الأمم المتحدة S/2003/576

مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرارات ١٤٤٧ (٢٠٠٢) و ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٤٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والذي طُلب إليّ فيه أن أقدم إلى المجلس تقريرا شاملا عن تنفيذه قبل أسبوع على الأقل من نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما، وعملا بالفقرة ١١ من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ والفقرة ١ من القرار ١٤٧٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وهو يقدم وصفا للتطورات في تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) منذ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. والتاريخ المحدد للبيانات الواردة في هذا التقرير هو ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ما لم يذكر غير ذلك.

٢ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، قدمت حكومة العراق عملا بالفقرة ٨ (أ) '٢' من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) خطتها للتوزيع للفترة الجديدة (المرحلة الثالثة عشرة) المحددة في الفقرة ١ من القرار ١٤٤٧ (٢٠٠٢). وتمت الموافقة على خطة التوزيع (S/2003/6) في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

٣ - تأثر البرنامج الإنساني في العراق في المرحلة الحالية بشكل خطير بعدة عوامل شملت الحالة الأمنية والنقص الحاد في تمويل حساب الضمان (٥٩ في المائة) الذي يعزى إلى حد كبير للتعاقد المفرط من جانب حكومة العراق بالرغم من نقص التمويل وخلافا للمشورة التي قدمها مكتب برنامج العراق وكذلك بسبب الزيادة الحادة في قيمة الدينار العراقي السابق مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظات الشمالية الثلاث وهي دهوك وأربيل والسليمانية. وأثر تزايد انعدام الأمن قبل نشوب الصراع سلبا على أنشطة الأمم المتحدة للرقابة والرصد وكذلك على تنفيذ المشاريع. كما أدى تقليص عدد الموظفين

300503 290503 03-35650 (A)
0335650

الدوليين إصدار الأمر بالسفر في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى انخفاض شديد في أنشطة الرقابة والرصد في منطقتي الوسط والجنوب وعلى تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث. ومنذ انسحاب الموظفين الدوليين وما تبعه من وقف مؤقت للبرنامج في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، علقت معظم الأنشطة المنفذة في إطار البرنامج.

٤ - قبل سحب الموظفين الدوليين وقّعت الأمم المتحدة والسلطات المحلية في أربيل والسليمانية اتفاقا لحفظ وحماية أصول الأمم المتحدة التي تم شراؤها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وتُركت موارد كافية للموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة للتصدي لحالات الطوارئ في المحافظات الشمالية الثلاث. وتم الاتفاق مع السلطات المحلية على إجراءات لاستخدام تلك الموارد في حالة الطوارئ التي قد تنشأ أثناء الصراع. بيد أنه لعدم إعلان حالة الطوارئ لم تستخدم تلك الموارد. وتولى موظفو الأمم المتحدة منذ عودتهم إلى المحافظات الشمالية الثلاث المسؤولية عن إدارة تلك الأصول.

٥ - وخلال الفترة من ١٠ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، تمت الموافقة على خمسة مشاريع (قيمتها ١١٦ مليون دولار) من أجل الاستجابة لمتطلبات الطوارئ. ووافق برنامج الأغذية العالمي على مشروع لشراء دقيق القمح للمحافظات الشمالية الثلاث، لم ترصد له اعتمادات كتلك التي خصصتها الحكومة لمنطقتي الوسط والجنوب. وتم تنفيذ جزئي للمشروع. وكذلك وقبل انسحاب الموظفين الدوليين، نظّمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة برامج تدريبية لمدرسي المدارس الابتدائية والمرشدين الصحيين لتقديم المشورة في حالات الصراع والصدمات للأطفال في سن الدراسة في المرحلة الابتدائية وتلبية الاحتياجات الصحية الطارئة للسكان المشردين داخليا. وشملت تلك الأنشطة تقديم المساعدة وتوزيع الدمى والسلع الأخرى لأطفال المدارس الابتدائية لإبقائهم منشغلين أثناء الصراع، كما تم تدريب الموظفين على معالجة أوضاع السكان المشردين داخليا المتوقع نزوحهم من منطقتي الوسط والجنوب ولا سيما من محافظتي نينوى والتأميم غير أنه لم يحدث بأعداد كبيرة لحسن الحظ.

٦ - في المحافظات الشمالية الثلاث واصل الموظفون الوطنيون التابعون للأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة البرنامجية أثناء الصراع بدعم تقديم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية وخدمات الكهرباء وتعيين المناطق المزروعة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وقدم الموظفون الوطنيون المساعدة للأعداد الكبيرة الجديدة من السكان المشردين داخليا وشمل ذلك تقديم الغذاء والمواد غير الغذائية لهم والخدمات الطارئة في مجال المياه والمرافق الصحية حتى يعودوا إلى أماكنهم الأصلية. وبالرغم من أن هذه الأنشطة قد نُفذت على

نطاق محدود فقد كان أداء الموظفين الوطنيين متميزا بشكل استثنائي في تأمين أصول البرنامج وفي إعادة الثقة للسكان المحليين من خلال توزيع الأغذية والأدوية وتيسير عودة السكان المشردين داخليا إلى ديارهم الأصلية. وفضلا عن ذلك، ساعد الموظفون الوطنيون التابعون للأمم المتحدة في إدخال ١ ٢٥٣ شاحنة تحمل شحنات لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى العراق عن طريق نقطة ابراهيم الخليل الجمركية لعبور الحدود مع تركيا في غياب وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة.

٧ - منذ بدء تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أحدث فرقا كبيرا في حياة السكان العراقيين. إلا أن الإنجازات تظل ضئيلة للغاية وتعتمد على توفير الموارد بشكل مستمر. ولم يجر حتى الآن تقييم كامل لأثر الصراع المسلح وما تلاه من أعمال نهب التي شهدها وسط وجنوب البلاد وكذلك مدى الخسارة التي لحقت بمدخلات البرنامج والضرر الذي لحق بالبنية الأساسية، غير أن التقييمات الأولية تبين أن الحالة تتسم بالخطورة. فقد تم نهب المستشفيات وبطل مفعول اللقاحات بسبب حالات انقطاع التيار الكهربائي. واضطرب نظام التوزيع العام للغذاء والدواء. ويجري العمل ببطء لإعادة خدمات الإمداد بالمياه والكهرباء التي قُطعت أثناء الصراع. ولحق الضرر بمحطات الصرف الصحي مما أدى إلى ارتفاع مستوى تلوث المياه. واستؤنفت بشكل بطيء الأنشطة المدرسية التي توقفت في شباط/فبراير ٢٠٠٣. وسوف يؤثر قطع أنظمة الري في إنتاج الخضروات والفواكه. وعانت مشاريع إنتاج الدواجن والمستشفيات والعيادات البيطرية من النهب والأضرار. وتعتبر معظم الشاحنات واللقاحات البيطرية غير قابلة للاستخدام. وتعرضت خطوط الهاتف للانقطاع منذ بداية الأعمال العدائية. وتعرضت مقار جميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة في بغداد للنهب والتخريب بعد نشوب الصراع. وتضررت بشكل خطير مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتعرضت للحرق. إلا أنه بحلول ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، تم إصلاح مكتبي اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وأصبحت مباني مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية في العراق وبرنامج الأغذية العالمي جاهزة للتشغيل.

٨ - في المحافظات الشمالية الثلاث وجد أول فريق من موظفي الأمم المتحدة الذي عاد في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن الحالة الإنسانية أفضل مما كان متوقعا أصلا. فقد استطاعت السلطات المحلية بسط القانون والنظام مما جنّب المنطقة حالات النهب الواسع التي أعقبت الصراع والتي شهدتها بقية البلاد. وظلت الخدمات الاجتماعية مثل خدمات المستشفيات تتواصل بطريقة فعالة. وأعيد فتح المدارس التي أُغلقت قبل مغادرة الموظفين الدوليين.

٩ - كان لوقف البرنامج في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ أثر سلبي مضاعف على الاقتصاد والسكان في المنطقة. فقد أدى تنفيذ البرنامج إلى ظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي توفر فرص للتوظيف ووفرت قاعدة للدخل للإدارة المحلية. وكان تعليقه يعني أن يخفض المقاولون المحليون الذين يقومون بتنفيذ المشاريع العمال التابعين لهم مما يضاعف من مشكلة البطالة في المنطقة. وأثر ذلك بدوره في قدرة السلطات المحلية على دفع مرتبات الموظفين العموميون المحليين. ونتيجة لذلك، لم يحصل الموظفون العموميون في المحافظات الشمالية الثلاث مثل موظفي الإدارة والموظفين الآخرين الذين يعملون في مجال توفير الخدمات الأساسية على مرتباتهم طوال الأشهر الثلاثة الماضية.

ثانيا - توليد الدخل

ألف - إنتاج النفط وبيع البترول والمنتجات البترولية

١٠ - منذ بدء المرحلة الثالثة عشرة أجرى المشرفون على النفط ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت استعراضا لـ ١٤٢ عقدا ووافقوا عليها شملت مشتريات من ٣٨ بلدا، منها ٣١ عقدا من المرحلة السابقة ومددت صلاحيتها إلى المرحلة الثالثة عشرة[(١)] ويبلغ الحجم الإجمالي للنفط الذي تمت الموافقة على تصديره بموجب هذه العقود ٣٨٢,٤ مليون برميل وتقدر قيمته بمبلغ ٩ بلايين يورو أو ١٠ بلايين دولار بسعر الصرف في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وبلغ حجم النفط الذي حُمِّل بالفعل ١٦٩,٦ مليون برميل حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، وبلغت قيمته الإجمالية ٤,١٨ بلايين يورو أو ٤,٦ بلايين دولار بسعر الصرف في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان متوسط صادرات النفط العراقية بموجب البرنامج في الفترة بين ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ هو ١,٦ مليون برميل في اليوم أي بزيادة ٣٣ في المائة عن المعدل اليومي البالغ ١,٢ مليون برميل أثناء المرحلة الثانية عشرة. واكتملت الصادرات بتحميل ١٦٠ شحنة. ومن جملة الكمية المصدرة تم تحميل ٥٧ في المائة من ميناء البكر بالعراق و ٤٣ في المائة من ميناء جيهان بتركيا. وفيما يتعلق بوجهة صادرات النفط العراقية

---

(١) الاتحاد الروسي (٢٢)؛ الأردن (١١)؛ أرمينيا (١)؛ إسبانيا (٣)؛ الإمارات العربية المتحدة (١)؛ إندونيسيا (١)؛ أوكرانيا (٣)؛ إيطاليا (٨)؛ باكستان (٢)؛ البرتغال (١)؛ بلغاريا (٢)؛ بنما (٤)؛ بيلاروس (٢)؛ تايلند (١)؛ تركيا (٥)؛ تونس (٢)؛ الجزائر (١)؛ الجمهورية العربية السورية (٧)؛ جنوب أفريقيا (١)؛ سويسرا (٧)؛ الصين (٦)؛ عمان (٢)؛ فرنسا (١١)؛ الفلبين (١)؛ فييت نام (٢)؛ قبرص (٧)؛ قطر (٣)؛ كندا (٢)؛ لبنان (٧)؛ ليختنشتاين (٢)؛ ماليزيا (١)؛ مصر (٤)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٣)؛ ميانمار (١)؛ نيجيريا (٢)؛ الهند (١)؛ اليمن (١)؛ اليونان (١).

فقط اتجهت نسبة ٣١,١ في المائة إلى السوق الأوروبية واتجهت نسبة ٦٢,٤ في المائة إلى أسواق الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي واتجهت نسبة ٦,٥ في المائة إلى الشرق الأقصى.

١١ - تمت آخر عملية لتحميل النفط بموجب البرنامج من محطة التحميل بميناء البكر في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، في حين تمت آخر عملية تحميل من محطة جيهان في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتم سحب وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة من ميناء البكر ومن محطة القياس في زاخو في ١٨ آذار/مارس، كجزء من سحب موظفي الأمم المتحدة الدوليين والموظفين المتعاقد معهم من العراق. ويوجد اثنان من وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة حاليا في محطة بوتاس في جيهان. ومددت صلاحية عقود شراء النفط من المرحلة الثانية عشرة إلى المرحلة الثالثة عشرة بعد انتهاء صلاحيتها جميعها في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣. ويظل هنالك ما مجموعه ٩٣ عقدا صالحا للشراء تتعلق بـ ١٦٠ مليون برميل من النفط. ولكن لن يتم تمديد صلاحية أي عقد بعد ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. امتلأت صهاريج التخزين في محطة بوتاس بجيهان بطاقتها الكاملة وتحتوي على ٩,٣٥ مليون برميل من النفط . وتصل الطاقة التشغيلية للخزانات إلى ٨,٣ مليون برميل.

١٢ - استنادا إلى الدخل البالغ ٤,٦ بلايين دولار وبعد إجراء التخفيضات المطلوبة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقي مبلغ متاح للبرنامج الإنساني في إطار المرحلة الثالثة عشرة قدره ٣,١ بلايين دولار.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

١٣ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق إلى سبعة صناديق مستقلة عملا بالفقرة ٨ (أ) إلى (ز) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وجرى إيداع ما يزيد قليلا عن ٤,١٦ بلايين يورو في الحساب للمرحلة الثالثة عشرة على النحو المأذون به في قرارات مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٣٠ (٢٠٠٠) و ١٣٦٠ (٢٠٠١) و ١٣٨٢ (٢٠٠١) و ١٤٠٩ (٢٠٠٢) و ١٤٤٣ (٢٠٠٢) و ١٤٤٧ (٢٠٠٢) حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وبذلك يصل الدخل الإجمالي من مبيعات النفط منذ إنشاء البرنامج إلى ٣٧,٣٣ بليون دولار و ٢٨,٧٨ بليون يورو. ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير تفصيل الدخل الإجمالي من النفط بالنسبة لمختلف الصناديق وأوجه الإنفاق المناظرة ويرد في المرفق الثاني عدد وقيمة خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية.

١٤ - فيما يتعلق بتنويع الخدمات المصرفية لحساب الأمم المتحدة من أجل العراق، تم إبرام عقدين بين الأمم المتحدة ومصرفين مختلفين لإصدار خطابات الاعتماد لشراء السلع الإنسانية. وأجرت الأمم المتحدة تعديلين على اتفاق الخدمات المصرفية مع مصرفين وهي

تنتظر توقيعهما على التعديلين. وفي ضوء التطورات الراهنة، صاغت خزانة الأمم المتحدة طلبا لإدخال المزيد من التنويع على الخدمات. وسيتم إصدار ذلك رهنا بقرار مجلس الأمن بشأن مستقبل البرنامج.

١٥ - في الفقرة ٨ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، طلب مجلس الأمن مني أن أتخذ الخطوات اللازمة لتحويل فائض الأموال المسحوبة من الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للأغراض المبينة في الفقرة ٨ (أ) من ذلك القرار بغية زيادة الأموال المتاحة لأغراض المشتريات الإنسانية بما في ذلك، الأغراض المشار إليها في الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، عند الاقتضاء. وكنتيجة للجهود المنسقة التي بذلها مكتب برنامج العراق لخفض النفقات في إطار حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) أعيد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ توزيع مبلغ ٦١ مليون دولار، يمثل فائض الأموال بنهاية المرحلة الثانية عشرة لشراء الإمدادات الإنسانية. وأدى ذلك إلى زيادة المبالغ المحولة من حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) إلى حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) إلى ٢٧٢ مليون دولار. وتم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إعادة توزيع مبلغ ٥٢ مليون دولار يمثل فائض الأموال في نهاية المرحلة السابعة لشراء إمدادات إنسانية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، جرى على نحو مماثل إعادة توزيع ٧٥ مليون دولار تمثل فائض الأموال في نهاية المرحلة الثامنة. وتم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تحويل مبلغ ٨٤ مليون دولار يمثل فائض الأموال بنهاية المرحلة العاشرة. وبسبب النقص الكبير في الإيرادات الآتية من النفط في المرحلتين التاسعة والحادية عشرة لم يتوفر فائض الأموال لإعادة توزيعها لشراء إمدادات إنسانية إضافية.

ثالثا - تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها

تجهيز الطلبات الواردة في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة)

١٦ - منذ بدء تنفيذ البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وحتى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، تلقت الأمانة ما مجموعه ٢٩ ٩٣٦ طلبا للتعاقد موقعا من حكومة العراق وصلت قيمتها الإجمالية إلى ٥٢,٣٦ بليون دولار بالمقارنة بمبلغ ٤٨,٦٣ بليون دولار أُدرج في الميزانية في إطار خطط التوزيع للمراحل من الأولى إلى الثامنة. إلا أن الأموال الفعلية المتاحة لحكومة العراق من أجل التعاقد وصلت إلى نحو ٣٩ بليون دولار واشتملت على جميع الاعتمادات الرئيسية والإيرادات من الفوائد على الأموال في حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) والمبالغ المسددة لحساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لأغلبية مشتريات الغذاء والأدوية وحصة حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) في تكاليف قطع غيار للنفط وتكاليف الربط بشبكة الكهرباء القومية وفائض الأموال المحولة من حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة).

١٧ - وافقت اللجنة والأمانة على التوالي على ١٢٩ ٢٣ طلبا للتعاقد أو أصدرت إشعارات بها بلغت قيمتها الإجمالية ٤٤,١٤ بليون دولار. وبقي مبلغ ٢,٠٠ بليون دولار في شكل أموال غير مرتبط بها احتفظ بها في السابق لتمويل الطلبات الإضافية في مجال معدات صناعة النفط وقطاعات الاعتمادات الخاصة. ومن جهة أخرى، تم التجهيز الكامل لـ ٦١١ ٣ طلبا بلغت قيمتها الإجمالية ٧,١٦ بلايين دولار لا يتيسر إصدار خطابات مصادقة بشأنها بسبب انعدام الأموال في القطاعات والمراحل الملائمة. وبسبب الطلبات الإضافية وعددها ٨٩٥ ١ طلبا والتي تصل قيمتها إلى ٧,٣٨ ملايين دولار وتم تسجيلها ولكن لم يتيسر تجهيزها بشكل كامل، فإن حجم النقص في التمويل في حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) يصل إلى ١٤,٥٤ بليون دولار في الوقت الحالي.

١٨ - لم يطلب البنك المركزي العراقي حتى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ فتح خطابات اعتماد من أجل ٦٦٤ طلبا تصل قيمتها إلى ١,١٢ بليون دولار صدرت مشفوعة بخطابات الموافقة عليها. وفضلا عن ذلك، كان هناك ٢٨٨ ١ طلبا تصل قيمتها الإجمالية إلى ٢,٢ بليون دولار صدرت خطابات الاعتماد المتعلقة بها قبل أكثر من سنة ولكن لم تصل واردات بموجبها إلى العراق. ووصلت القيمة الإجمالية للإمدادات والمعدات الواردة إلى العراق في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) إلى ٢٦,٤٥ بليون دولار وإمدادات ومعدات أخرى تبلغ قيمتها ٩,٤ بلايين دولار لا تزال في مرحلتي الإنتاج والتسليم.

حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

١٩ - منذ بدء تنفيذ البرنامج وحتى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، تم تخصيص ٨,١١ بلايين دولار لحساب الضمان جيم (١٣ في المائة) من مبيعات النفط وخُصص مبلغ ٣,٥٤ بلايين دولار منها لسداد المدفوعات لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة) من أجل إمدادات الغذاء والأدوية واللقاحات المقدمة إلى المحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيبات الشراء بالجملة ولتغطية تكاليف الربط بشبكة الكهرباء القومية (٢,٥٣ بليون دولار) وكذلك الأموال المقيدة لحساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لتغطية تكاليف قطع الغيار والمعدات للنفط (١,٠١ بليون دولار). وخُصص الرصيد البالغ ٤,٥٧ بلايين دولار للأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الإنساني في المحافظات الشمالية الثلاث بالنيابة عن حكومة العراق. وتم تقديم إمدادات ومعدات وخدمات تصل قيمتها إلى ١,٦٧ بليون دولار إلى المحافظات الشمالية الثلاث وتَبقى رصيد غير ملتزم به بمبلغ ١,٥٥ بليون دولار.

٢٠ - يرد في المرفق الثالث لهذا التقرير استعراض إحصائي لجميع الطلبات المتعلقة بالعقود المقدمة في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) وحساب الضمان جيم (١٣ في المائة).

إجراءات قائمة استعراض السلع

٢١ - تأثر بشكل خطير تجهيز الطلبات المقدمة بموجب القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٣) بعد ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ بسبب التطورات الأخيرة في العراق. وشمل سحب جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين والأفراد المتعاقد معهم أيضا سحب وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة من نقاط الدخول الخمس المأذون بها. وفي الوقت ذاته، استمر مكتب برنامج العراق يتلقى طلبات جديدة مقدمة من البعثات الدائمة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ويقوم بتجهيزها بموجب الترتيبات المعدلة جزئيا، عملا بالقرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وفي الفترة من ١٧ آذار/مارس إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، تلقى مكتب برنامج العراق ٨٤٣ طلبا جديدا للتعاقد موقعة من حكومة العراق وبلغت قيمتها ١,٨٠٤ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك قدمت برامج وكالات الأمم المتحدة ١٥٣ عقدا وصلت قيمتها إلى ٨٠ مليون دولار في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) وكان معدل تقديم الطلبات الجديدة عاليا بصفة خاصة في الأسابيع الثلاثة الأولى لبداية الصراع في العراق ولكنه تباطأ بعض الشيء مؤخرا، وذلك على الرغم من الاستمرار في تلقي طلبات جديدة لعقود وُقعت قبل ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٢ - واصل مكتب برنامج العراق تجهيز جميع الطلبات وفقا لإجراءات قائمة استعراض السلع المنقحة حتى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ذلك التاريخ، أخطر المدير التنفيذي لبرنامج العراق اللجنة في رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة أنه مع مراعاة النقص الشديد في الأموال المتاحة للبرنامج وما يواجه مكتب برنامج العراق من احتمالات مالية غير معروفة بسبب الوقف التام لصادرات النفط فإنه ملزم بالتوقف، مؤقتا وبشكل استثنائي، عن تجهيز أية طلبات إضافية في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة). وبلغ عدد وقيمة الطلبات التي تم تجهيزها بشكل كامل دون أن يتوفر لها التمويل ودون إدخال تغيير كبير عليها منذ ذلك التاريخ ٣ ٦١١ طلبا حتى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٣ وبلغت قيمتها ٧,١٦ بلايين دولار وتتعلق أساسا بقطاعات الأغذية وتسليم الأغذية والإسكان والزراعة والمياه والمرافق الصحية والنقل والكهرباء. ويقدم المرفق الرابع تفاصيل للعقود المصادق عليها التي لم يتوفر لها التمويل في القطاعات المختلفة.

٢٣ - استمر مكتب برنامج العراق يتلقى ويسجل طلبات جديدة، بالرغم من القرار الذي اتخذه بالتوقف المؤقت. ففي الفترة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، تلقى ما مجموعه ١٩٤ طلبا في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة)، بلغت قيمتها الإجمالية ٣٩٨ مليون دولار. إلا أنه لم يتخذ إجراء إضافي بشأن العقود قيد التجهيز سواء بالنسبة لهذه الطلبات أو الطلبات الأخرى في مختلف مراحل التجهيز بعد ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وبلغ العدد الإجمالي للعقود قيد التجهيز في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) ١ ٨٩٥ عقدا في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ وتقدر قيمتها بـ ٧,٣٨ بلايين دولار وتشمل أية طلبات جديدة تكون قد وردت بعد ١٤ نيسان/أبريل وتم تسجيلها تحت حالة ''استعراض مكتب برنامج العراق''. وفي الوقت ذاته، استمر تجهيز الطلبات المقدمة من وكالات وبرامج الأمم المتحدة في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) بعد ١٤ نيسان/أبريل. ونتيجة لذلك كان هنالك ٥٣ طلبا فقط من هذا النوع تقدر قيمتها بـ ٣٩ مليون دولار في مختلف مراحل التجهيز حتى ١٢ أيار/مايو.

٢٤ - في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، كان هنالك ٢٨٤ طلبا في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) تصل قيمتها إلى ٩٨٠ مليون دولار حددتها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنها تشتمل على بند أو أكثر من بنود قوائم استعراض السلع. وتشمل معظم بنود قوائم استعراض السلع مركبات ورافعات متنقلة إضافة إلى بنود أخرى تتراوح بين اللقاحات، والمواد الكيميائية، وأجهزة القياس، والمضخات المقاومة للتآكل وأجهزة تنفس، ومعدات المختبرات ومعدات الأشعة السينية غير الطبية، ومعدات الاتصالات. ومع ذلك، ونتيجة للتوقف عن التجهيز، لم يتخذ أي إجراء إضافي بشأن هذه العقود منذ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بما في ذلك ٥٥ طلبا تنتظر التعديل تصل قيمتها إلى ٢٦٣ مليون دولار. وأراد معظم الموردين الراغبين في التعاقد في هذه الفئة إسقاط بنود قوائم استعراض السلع من العقود ولكنهم لم يستطيعوا القيام بذلك بسبب عدم وجود من يمثل الطرف الآخر في العقد. وفي الوقت ذاته، كان هناك ١٣ عقدا إضافيا تشتمل على بنود من قوائم استعراض السلع طلب الموردون إجراء تقييم للأثر الناشئ عنها وهو ما لم يتم القيام به نتيجة لمغادرة موظفي الأمم المتحدة العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٥ - قبل التوقف المؤقت لعملية التجهيز، كان معدل تصديق اللجنة على بنود قائمة استعراض السلع متدنيا نسبيا، إذ يبلغ نحو ١١,٨ في المائة. ومن جملة ١٧٩ عقدا قدمت إلى اللجنة للموافقة، تم التصديق في ٢١ حالة فقط رهنا بملاحظات التحقق من الاستخدام النهائي. ونتيجة لمغادرة موظفي الأمم المتحدة للعراق لم تتوفر ملاحظات للتحقق من الاستخدام النهائي منذ ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٣.

٢٦ - أدخل مكتب برنامج العراق ابتداء من ١ آذار/مارس ٢٠٠٣ نظاما للحصص السنوية لبعض بنود الاستخدام المزدوج المأذون بها بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٤٥٤ (٢٠٠٣) يهدف إلى منع تخزين هذه البنود في العراق في الوقت الذي يسمح فيه بتصدير كميات كافية من الاحتياجات المدنية المشروعة إلى العراق. ومنذ إدخال هذا التدبير، تلقى

مكتب برنامج العراق ١٢ طلبا تصل قيمتها إلى ٥٣ مليون دولار تشتمل على ١٥ بندا من هذه البنود وتقدر قيمتها بـ ١,٢ مليون دولار. وشملت البنود التي تم تحديدها مواد تصنيع أوساط النمو ومبيدات الحشرات الفوسفاتية العضوية وبعض المضادات الحيوية (دوكسيسيلين وجينتاميسين). وفي معظم الحالات، كانت الكميات المقدمة للموافقة عليها تقع ضمن الحصص المسموح بها، ونتيجة لذلك فقد وافق مكتب برنامج العراق على هذه الطلبات بوصفها بنودا لا تخضع لقوائم استعراض السلع. وفي حالة واحدة فقط في قطاع الزراعة، كانت الكميات المتعاقد عليها وهي ٥٠ ٠٠٠ كيلو غرام من بودرة الجينتاميسين (مادة خام) تزيد عن الحصة السنوية المقررة لذلك البند بنحو ٨٠٠ ٥ كيلو غرام. وخضعت الكمية الزائدة لإجراءات قائمة استعراض السلع، حسبما هو مطلوب.

٢٧ - كما استمر تجهيز الطلبات التي كانت معلقة في السابق وتمت إعادة تقييمها عملا بالفقرة ١٨ من القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢) حتى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفي ذلك التاريخ بلغ عدد الطلبات ٨٠٦ ١ طلبا ووصلت قيمتها إلى ٤,٦٨ بلايين دولار (الفئة باء) (الطلبات المعلقة) وتمت المصادقة على ١٧٥ ١ طلبا بلغت قيمتها ٢,٣٩ بليون دولار لعدم اشتمالها على بنود من قائمة استعراض السلع (أو حذفت منها بنود قائمة استعراض السلع عن طريق التعديلات). وبقيت الطلبات الأخرى في مختلف مراحل التجهيز من قائمة استعراض السلع أو اعتبرت لاغية وباطلة بعد التوقف عن التجهيز في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالطلبات المعلقة من الفئة ألف فقد أعيد ١٧١ طلبا تصل قيمتها إلى ٣١٥ مليون دولار إلى الموردين. ومن جملة ذلك العدد أعيد تقديم ٣٣ طلبا مرة أخرى تصل قيمتها إلى ١٠١ مليون دولار إضافة إلى ١١ طلبا بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار تمت الموافقة عليها بعد ذلك وظلت البقية ''تنتظر'' في مختلف مراحل التجهيز.

تنفيذ القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣)

٢٨ - وحتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، حددت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، التي تعمل على نحو وثيق مع مكتب برنامج العراق، سلعا في ٣٧٢ عقدا قيمتها ٩٤٩ مليون دولار بوصفها سلعا ذات أولوية ينبغي شحنها بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وكانت غالبية السلع في الفئة المؤكدة في قطاعي الأغذية (٤٦٣ مليون دولار)، والكهرباء (٢٣٩ مليون دولار)، فضلا عن كميات متبقية في قطاعات الصحة، والزراعة، والمياه - المرافق الصحية. وبالإضافة إلى السلع التي ترد ضمن ٣٧٢ عقدا مؤكدا ذا أولوية، لا تزال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تنظر في إمكانية شحن ٢١٢ عقدا إضافيا يتجاوز رصيدها الذي لم يسلم ٣٣٠ مليون دولار لبحث إمكانية شحن السلع بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٩ - وفي معظم الحالات، تتضمن العقود ذات الأولوية عقودا حظيت بالموافقة ومولت، حيث أنها الأكثر احتمالا لأن تشحن في إطار الآجال النهائية الضيقة التي حددت بموجب القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) ومددت بعد ذلك بموجب القرار ١٤٧٦ (٢٠٠٣). إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدد مؤخرا ١٢ عقدا سبق أن ووفق عليها ولم تمول، قيمتها البالغة ٥٣ مليون دولار، بوصفها عقودا ذات أولوية، ومن ثم مُولت بموجب الفقرة ٤ (ز) من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وتتعلق تلك العقود بمعدات لتجريف الأعماق وإزالة أنقاض السفن، ينبغي شحنها بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مما سيساعد في إعادة فتح ميناء أم قصر.

٣٠ - وحال سفر وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة من العراق قبيل نشوب الأعمال العدائية دون قيام عددا كبير من الموردين بإكمال عمليات تسليم سلع كانت في طريقها إلى العراق بالفعل. وحتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، كان الموردون قد سجلوا لدى مكتب برنامج العراق ٣٩٠ عقدا من هذه العقود التي كانت سلعها كلها أو جزء منها في طريقه إلى العراق. وثمة جزء أصغر من تلك العقود (١٠٢ عقدا) تولته وكالات الأمم المتحدة وبرامجها لاحتوائه على سلع ذات أولوية. وباقي العقود الذي يبلغ ٢٨٨ عقدا - لا يزال بعضه قيد الدراسة للتأكد من أن السلع كانت في طريقها إلى البلد - سيخضع للإجراءات التي اعتمدتها اللجنة بموجب الفقرة ٤ (ز) من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) التي تبيح وضع ترتيبات لتعويض هؤلاء الموردين عن تكاليف تخزين السلع العابرة حتى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٣١ - وإعادة التفاوض بشأن عقود السلع ذات الأولوية التي حددت بوصفها سلعا يمكن شحنها بحلول ٣ حزيران/يونيه وتقديم التعديلات الملائمة إلى مكتب برنامج العراق يمثلان أولى الخطوات صوب الشحن والتسليم الفعليين للسلع ذات الأولوية إلى مواقع بديلة خارج العراق حددت عملا بما جاء في الفقرة ٤ من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣). وفي حين أن العدد الإجمالي للعقود التي تتضمن سلعا ذات أولوية يمكن شحنها بحلول ٣ حزيران/يونيه بلغ ٣٧٢ عقدا حتى ١٩ أيار/مايو، تلقى مكتب برنامج العراق من وكالات الأمم المتحدة تعديلات جملتها ٢٦٦ تعديلات لتلك العقود، مما يمثل زيادة سريعة عن التعديلات الستة التي لم يمض على تلقيها سوى أسبوعين. وخُفضت القيمة الكلية للعقود بنحو ٥٣ مليون دولار نتيجة لتلك التعديلات، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى التغير في تكاليف النقل والتأمين للموردين وأيضا بسبب خفض الكميات المقرر تسليمها في بعض الحالات. ومع ذلك فإن التكلفة الصافية لحساب الضمان سيتعين أن تشتمل في نهاية المطاف على تكلفة تخزين السلع التي ستستلم في المواقع البديلة ونقل تلك السلع إلى العراق.

٣٢ - ويتلقى مكتب برنامج العراق عددا كبيرا من الاستفسارات والشكاوى من البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة ومن الموردين الذين لم يُختاروا في إطار عملية تحديد الأولويات وليست لديهم سلع عابرة إلى البلد. وتتعلق الاستفسارات بطائفة واسعة من العقود، بدءا بالطلبات التي قدمت مؤخرا وانتهاء بالعقود قيد التجهيز والعقود الموافق عليها دون أن تمول والعقود الموافق عليها والممولة وتتضمن في الغالب سلعا كانت قد أُنتجت أو قيد الإنتاج ولكنها لم تشحن قبل ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وإلى حين صدور قرار من مجلس الأمن بشأن وضع تلك العقود في المستقبل، فإن مكتب برنامج العراق ليس في وضع يمكنه من الرد بصورة مُرضية على ما يرده من استفسارات وشكاوى.

٣٣ - وأذن مجلس الأمن للأمين العام بالفقرة ٤ (هـ) من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) بالتفاوض بشأن عقود جديدة لتوريد المواد الطبية الأساسية وبتنفيذ تلك العقود. وعقب اتخاذ القرار، قدم مكتب برنامج العراق لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قوائم بالعقود الموافق عليها التي تتضمن أدوية ولقاحات أساسية لتقييم إمكانية توافر هذه المواد للشحن قبل ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ومضاهاة الكميات المتوافرة بالاحتياجات المتوقعة. وفي سعي منظمة الصحة العالمية لتولي أمر جميع العقود الموافق عليها والممولة التي تتضمن عقاقير أساسية لتسليمها إلى المواقع البديلة، قدمت المنظمة اقتراحا لشراء نحو ٢٥٠ عقارا أساسيا بكميات تكفي لتغطية احتياجات ٣ أشهر تقدر قيمتها بمبلغ ٢٢ مليون دولار. ويتوقع تقديم اقتراح مماثل بالنسبة للقاحات في وقت قريب. ويظل شرط شحن السلع قبل يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الكامل للفقرة ٤ (هـ) حيث أن بعض العقاقير ومعظم اللقاحات غير متاح فورا ويتطلب أوقاتا أطول للتصنيع. ورغم الأجل النهائي المنصوص عليه بموجب القرار ١٤٧٦ (٢٠٠٣)، فإن حالات التأخير في شراء تلك البنود قد تؤدي إلى تعطيل الإمداد بالأصناف الطبية وتسفر عن حالات نقص في المستقبل القريب.

٣٤ - والفقرة ٧ من القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) تنص على الموافقة السريعة على العقود بالنسبة للإمدادات الطارئة خارج نطاق البرنامج، التي تظل خاضعة للحظر. وحتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، بلغ عدد تلك الطلبات ١٧٦ طلبا. وغالبية الطلبات (١٣٠ طلبا) قُدمت من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك اليونيسيف (٦٠ طلبا)، وبرنامج الأغذية العالمي (٤٥ طلبا)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (١٢ طلبا)، ومنظمة الصحة العالمية (١٠ طلبات). والطلبات الباقية التي يبلغ عددها ٤٣ طلبا قدمتها بعثات دائمة شتى باسم منظمات غير حكومية.

رابعا – أنشطة المراقبة والرصد

ألف – التفتيش على الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

٣٥ – سارت عملية التفتيش والتصديق على الإمدادات الإنسانية، التي يقوم بها وكلاء التفتيش المستقلون التابعون للأمم المتحدة عند نقاط الدخول الخمس المأذون بها إلى العراق بصورة عادية حتى سُحب الوكلاء لأسباب أمنية في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ من ميناء أم قصر وفي ١٨ آذار/مارس من نقاط الدخول الحدودية الأربع الأخرى. وعند سفر الوكلاء من العراق، كانت القيمة الكلية للإمدادات والمعدات التي سلمت في إطار حساب الضمان (٥٩ في المائة) وحساب الضمان (١٣ في المائة) قد بلغت نحو ٢٧ بليون دولار، بما في ذلك أكثر من ١,٦ بليون دولار من قطع الغيار والمعدات لصناعة النفط العراقية.

٣٦ – وفي وقت سحب وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة من العراق، كان ما قيمته ٥٧ مليون دولار من السلع المشحونة بموجب ٥٦ عقدا إما قيد التفريغ/التسليم الفعلي، أو أبلغ أن تلك السلع قد أُفرغت أو سُلمت بعد ذلك بوقت قصير. وأجرى مكتب برنامج العراق تحقيقا في الوثائق ذات الصلة وتوصل إلى أنه في ٢٩ حالة تتعلق بمبلغ ٢٠ مليون دولار، كانت الوثائق تدعم بشكل معقول ما ذكره الموردون بشأن تسليم السلع في العراق. واستنادا إلى الوثائق الداعمة التي قدمها الموردون المعنيون و/أو عن طريق الملاحظة المباشرة التي يقوم بها المكتب نفسه، يقوم الوكلاء حاليا بإجراء استعراض مستقل لـ ٢٩ حالة، بهدف إجراء عملية تصديق بأثر رجعي. والتحقيق جارٍ في الحالات الـ ٢٧ الباقية، حيث سيطبق نهج مماثل حيثما وجدت حالة صحيحة ظاهريا تمكن وكلاء التفتيش من القيام على نحو مستقل بإقرار صحة وصول السلع إلى العراق والتصديق عليه.

٣٧ – ومنذ اتخاذ القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) والإذن بإنشاء مواقع بديلة خارج العراق، أُعيد نشر وكلاء التفتيش المستقلين التابعين للأمم المتحدة في مواقع بديلة في الأردن وتركيا، وسوريا، والكويت، وبدأوا التصديق على السلع التي استلمتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في إطار كل من حساب الضمان (١٣ في المائة) وحساب الضمان ٥٩ في المائة) ويوجد حاليا ٨١ مفتشا في تلك المواقع يقومون بالتصديق على السلع إما في مواقع التفريغ البديلة أو في الأماكن البديلة لتخزين السلع خارج العراق والتي أنشأتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. ووفقا للمعلومات المتاحة لمكتب برنامج العراق، وصلت إلى المواقع البديلة حتى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، شحنات مختلفة من الأغذية الواردة في إطار حساب الضمان (٥٩ في المائة) تبلغ جملتها ٠٠٠ ٢٧٤ طن متري، إلى جانب شحنات مختلفة من السلع الواردة في إطار حساب الضمان (١٣ في المائة). وهذه السلع إما أنها صُدق عليها أو يجري

التصديق عليها. وحدوث التصديق في الوقت المناسب يعتمد إلى حد بعيد على قيام وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بإبلاغ مكتب برنامج العراق عند وصول السلع إلى المواقع البديلة لتمكين المكتب من إيفاد وكلاء التفتيش المستقلين إلى تلك المواقع.

باء – رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

٣٨ – قام فريق التفتيش المعني بقطع الغيار والمعدات النفطية بما جملته ٤ ٨٠٧ زيارات إلى مختلف المخازن والمواقع في العراق حتى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ حين تعين سحب الفريق لأسباب أمنية. وحتى الآن وافقت اللجنة على عقود جملتها ٤٦٨ عقدا، قيمتها ٣٧٦ مليون دولار، مع اشتراط رصد الاستخدام/المستخدم النهائي والرصد بغرض المتابعة، وسلمت إلى العراق سلع موافق عليها بموجب ٣٤٧ عقدا من تلك العقود قيمتها ٢٦٥ مليون دولار، وفي ٣٢٣ حالة، جرى التفتيش على السلع قبل سحب الفريق.

خامسا – تنفيذ البرنامج

ألف – التركيز القطاعي

الأغذية

٣٩ – بدأت حكومة العراق توزيع حصص غذائية تكفي لمدة شهرين في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣، نفذت الحكومة ثلاث دورات توزيع، لتغطية مستحقات غذائية حتى تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي ١٥ آذار/مارس، أعلنت الحكومة أيضا بدء التوزيع لشهر آب/أغسطس، وهو ما لم يتسن لآليات الأمم المتحدة للمراقبة التأكد منه. ورغم توزيع الحصص الغذائية مقدما، فإن اللقاءات التي أجريت مع المستفيدين في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٣ أشارت إلى أن مخزونات الأسر المعيشية من الأغذية ستكفيها إلى نهاية نيسان/أبريل وحسب. والتقييم السريع للاحتياجات الذي أجرته الأمم المتحدة في الناصرية (محافظة ذي قار) في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أكد أن احتياطيات الأسر المعيشية من الأغذية ستكفي حتى الأسبوع الأول من أيار/مايو فقط. وسبب ذلك أن استحقاق الأغذية يمثل المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للفئات الأشد حرمانا (٦٠ في المائة من السكان)، حيث تقوم تلك الفئات ببيع جزء من حصتها لشراء لوازمها من السلع الأساسية الأخرى.

٤٠ – وفي الوسط والجنوب، قام الوكلاء بتوزيع الأغذية والدقيق بتوزيع نحو ٢,١٥ مليون طن من السلع الغذائية الموردة في إطار البرنامج، بما في ذلك بعض السلع المقترضة من الحكومة، لمستفيدين بلغ عددهم ٢٢,٤ مليون نسمة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٢ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٣. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، قامت الحكومة بتسليف البرنامج من مخزوناتها الوطنية ١٠٠ في المائة من كمية دقيق القمح، و٤٢ في المائة، في المتوسط، من كمية الزيوت النباتية، و٢٥ في المائة من كمية الشاي والصابون والمنظفات، و٨ في المائة من كل من كميتي السكر وحليب الرُضَّع.

٤١ - وبسبب انخفاض المخزونات الموجودة داخل البلد، انخفض توزيع البقول واللبن الكامل الدسم المجفف عن الكمية المقررة في خطة التوزيع للمرحلة الثالثة عشرة، مما خفض الاستهلاك اليومي من البروتين والسعرات التي كانت متاحة عن طريق سلة الأغذية. والحصة الغذائية الشهرية لحزيران/يونيه - تموز/يوليه التي وزعت في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وفرت ٢ ٠٩٤ سعرا غذائيا و ٤٤ غراما من البروتين، أو ٨٥ في المائة من احتياجات الطاقة و ٧٥ في المائة من الاحتياجات من البروتين.

٤٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، ازداد سعر سلة الأغذية، محسوبا على أساس خطة التوزيع للمرحلة الثالثة عشرة، بنسبة ٦ في المائة بالمقارنة بما كان عليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وانخفضت قيمة الدينار العراقي بنسبة ٧ في المائة في الفترة نفسها. ومن المرجح أن زيادة السعر وتقلب سعر الصرف نجما عن عدم استقرار الحالة. ولم تتوافر أي معلومات عن أسعار السوق منذ منتصف آذار/مارس.

٤٣ - ومنذ بدء الصراع وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم شراء شحنة واحدة في إطار البرنامج بلغ حجمها ٨٧٩ طنا من دقيق القمح، وقيمتها ٠٩٣ ١٩٦ دولارا، تم شراؤها في إطار البرنامج أرسلت من الكويت إلى الناصرية (في ٢٩ نيسان/أبريل).

سعر السوق لسلة الأغذية

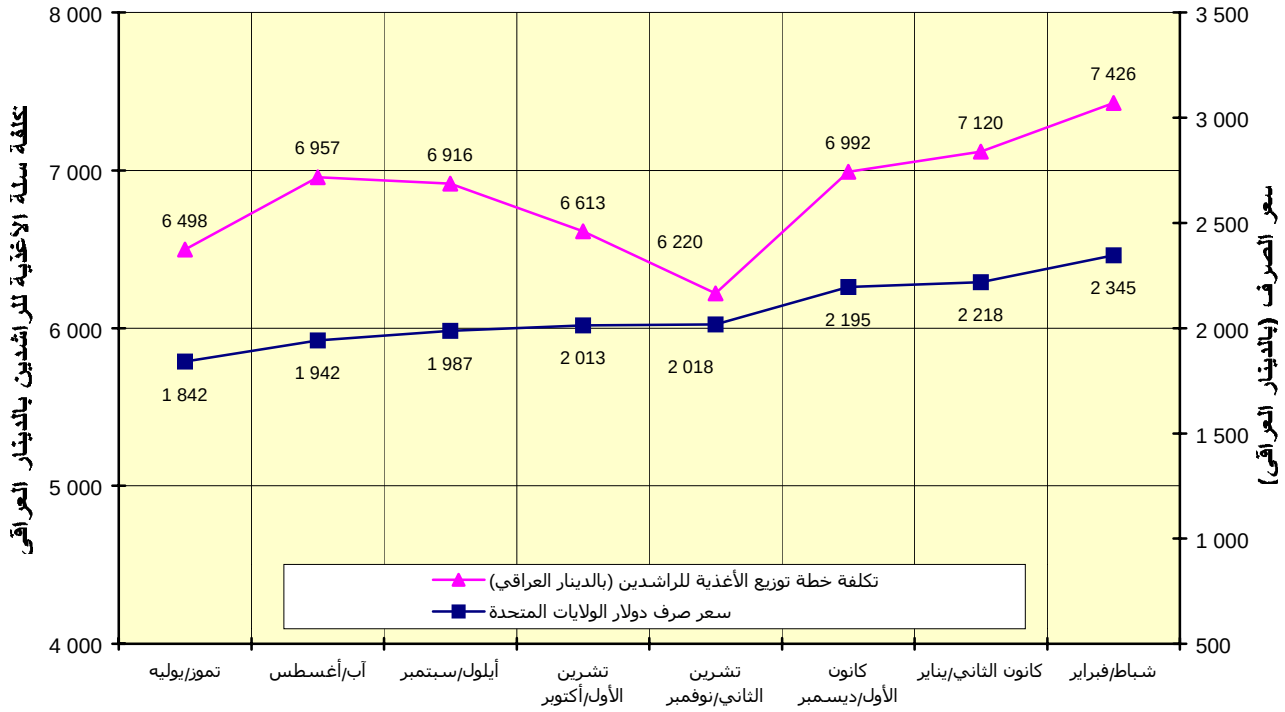

ملاحظة: أجريت الحسابات على أساس خطة التوزيع الثالثة عشرة للحصص الغذائية للراشدين وأسعار السوق لكل سلعة أساسية).

المحافظات الشمالية الثلاث

٤٤ - في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، تلقت المخازن التي خصصت لها حصص بموجب البرنامج ١٤٩ ٢٤٥ طنا من السلع الغذائية ووزعت ٢٣٢ ٣١٢ طنا متريا على ٣,٦ ملايين من المستفيدين. وعلى خلاف الوضع في الوسط والجنوب، لم توزع حتى منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣ سوى الحصة الكاملة من الشاي لدورات التوزيع التي تستمر حتى تموز/يوليه. وكان توزيع دقيق القمح متأخرا بحوالي خمسة شهور بسبب استمرار بطء عمليات التسليم من مطاحن كركوك والموصل. ووجهت الأمم المتحدة انتباه وزارة التجارة إلى هذه المشكلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. بيد أن الوضع ظل كما هو دون أن يحل. وفي إربيل ودهوك، جرى توزيع دقيق القمح حتى شباط/فبراير، في حين أن توزيع دقيق القمح في السليمانية لشهر شباط/فبراير كان قد اكتمل بنسبة ٩٠ في المائة.

٤٥ - ووزعت الأمم المتحدة في إطار برنامجها التكميلي للتغذية ٢ ٢٣٥ طنا من الأغذية على ٥٦ ٧٥٩ شخصا من الفئات الضعيفة من السكان، مثل الحوامل والمرضعات،

والأطفال في مدارس الحضانة ورياض الأطفال. ويشمل ذلك ١٢,٨ طنا من السلع الغذائية وزعت على السكان المشردين حديثا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، تلقت المستشفيات والمؤسسات الاجتماعية حصة ثلاثة شهور مقدما حتى أيار/مايو ٢٠٠٣، كإجراء احتياطي، بالنظر إلى إمكانية نشوب الصراع. ومشروع التغذية المدرسية، الذي يستهدف ٢ ٧٢٩ مدرسة ابتدائية ريفية، وزع ما جملته ٢ ١٢١ طنا متريا من البسكويت عالي الطاقة على ٣٧١ ٦٢٣ تلميذا في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٤٦ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، أكملت الأمم المتحدة في السليمانية دراسة استقصائية شملت ٩٠٠ أسرة معيشية بشأن ممارسات التغذية، بهدف وضع المؤشرات الرئيسية وتقييم التنفيذ. وتظهر الدراسة أهمية توعية مقدمي الرعاية بشأن التغذية والرعاية الصحية المنزلية وممارسات التغذية الصحيحة بالإضافة إلى الوقت المناسب للشروع في التغذية التكميلية.

٤٧ - واستمر العمل في مشروع تربية الحيوانات المجترة الصغيرة مع ١٠ ٠٣٧ مستفيدا. وفي دهوك، تشير نتائج الملاحظة أن الحيوانات التي وزعت في عام ٢٠٠١ على الأسر المعيشية المستهدفة التي ترأسها نساء والبالغ عددها ٢ ٣٠٠ أسرة في ٢٦٩ قرية زاد عددها بنسبة ٣١ في المائة ووفرت دخلا مستداما لتلبية احتياجات الأسرة مثل المصروفات الصحية والرسوم المدرسية.

٤٨ - في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم إرسال ١٢ ٤٢٥ طنا من السلع الغذائية (بسكويت يمنح طاقة عالية، وحليب مجفف مترع القشدة، وأرز وبقوليات وسكر وزيت نباتي)، تقدر قيمتها بحوالي ٦,٦ ملايين دولار من البلدان المجاورة للعراق إلى المحافظات الشمالية الثلاث وإلى بغداد والموصل وكركوك. وتمول هذه السلع من خلال البرنامج. وكان قد تم تخزين هذه السلع قبيل اندلاع النزاع لكفالة استمرار أنشطة البرنامج في حينها.

نقل الأغذية ومناولتها

٤٩ - استمرت عملية شراء قاطرات وقطع غيار ومواد جديدة في إطار البرنامج لإعادة تأهيل خطوط السكك الحديدية حتى شباط/فبراير ٢٠٠٣. وتواصلت عمليات مد الخط الحديدي الرئيسي الثاني الجديد للسكك الحديدية في قطاعي بيجي - الموصل والحلة - السماوة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وضع ما يقرب من ٢٠ كيلومترا من الخطوط الجديدة في الخدمة عند تقاطع بيجي - الموصل، وبدأت تسافر قطارات بسرعة ٨٠ كيلومترا في الساعة في البداية. وخلال الفترة ذاتها، وصل ٦٠٠ ٤ طن من القضبان الجديدة - تكفي لإنشاء ٣٨كيلومترا من الخطوط الحديدية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان لا يزال

تحديث الخط الحديدي البالغ طوله ١١٥ كيلومترا بين الموصل والحدود السورية قيد الإنشاء. وتضمنت خطط السكك الحديدية في جمهورية العراقية إنشاء خط ثان، وإجراء تغييرات على مد السكك لإزالة التعرجات والانحناءات الشديدة. وفي حين أدت إعادة تأهيل السكك الحديدية إلى زيادة السرعة المتوسطة للقطارات، فإن الافتقار إلى معدات الاتصالات أدى إلى إبطاء وتيرة التقدم.

٥٠ - وأدى وصول معدات تشغيل الموانئ الجديدة إلى تحسين أداء عمليات التفريغ، وساهم في صيانة مستويات عمليات الرفع والتجريف. وما زال نقص معدات تنظيف الحطام يمثل مشكلة، ويقلل الأثر الإيجابي لسرعة وكفاءة عمليات الميناء.

٥١ - أتاح توريد المركبات ذات الحمولات المختلفة، والتي تم شراؤها من خلال البرنامج، ولا سيما شاحنات القطر الطويلة، تجديد الأسطول وزيادة قدرة نقل السلع بالأرقام المطلقة والتقليل من فترة التسليم. وعلاوة على ذلك أدى وصول حافلات جديدة إلى تيسير إعادة تشغيل وتحسين خدمات نقل الركاب داخل المدن وفيما بينها.

٥٢ - وتم توزيع الإطارات المنتجة محليا، التي تباع بأسعار أقل من أسعار الإطارات المستوردة التي تحمل علامة تجارية إلى الشركة العامة لمراكز البيع في المحافظات الوسطى والجنوبية. من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢، ازداد متوسط الإنتاج الشهري للإطارات بنسبة ١٥ في المائة في النجف، و ٥٠ في المائة في مصانع القادسية. وانخفضت نسبة المنتجات المرفوضة في مصنع النجف من ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٢، وإلى ٢,٣ في المائة في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٣ ومن ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ في مصنع القادسية.

٥٣ - أما فيما يتعلق بصناعة الزيوت النباتية، فقد أدى إنشاء ٣٠ مضخة للمراجل ونقل السائل اللزج إلى تحسين أداء المصنع. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣ وصلت مواد كيمياوية (الفاألمنيوم هيدروكسيد الألومنيوم والسوربيتول وما إلى هنالك) التي تم شراؤها في إطار البرنامج، واللازمة لإنتاج الصابون المصنع ومعجون الأسنان المصنع محليا بأسعار معقولة. وعملت مصانع الزيوت النباتية الخمسة جميعها في بغداد وميسان وصلاح الدين بطاقة تتراوح بين ٣٠ -٤٠ في المائة من طاقتها التصميمية. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نقص قطع الغيار والمواد الأولية. وأضيف الزيت النباتي النقي ومواد التنظيف المنتجة في مصانع بغداد وميسان إلى سلة الغذاء الشهرية.

كانت الحكومة العراقية تحاول إعادة تأهيل خطوط الإنتاج للزيت النباتي والمنظفات الصناعية بغية التقليل من واردات هذه المواد باضطراد في إطار البرنامج.

٥٤ - في قطاعي النقل ومناولة الأغذية، كان من بين العقود المتأثرة العقود المتعلقة بإزالة الحطام من القنوات والقريبة من أماكن الرسو في ميناء أم قصر؛ وقطع الغيار والمعدات والقاطرات للسكك الحديدية؛ ومعدات تجهيز الجبن لصناعة منتجات الألبان؛ والمواد الأولية والمعدات لإنتاج الإطارات؛ ومعدات المختبرات. وفي بعض الحالات، كان للتأخيرات الناجمة عن ذلك أثر سلبي على الاستفادة من استثمارات البرنامج التكميلية. فعلى سبيل المثال، فإن تأخر إزالة الحطام في ميناء أم قصر كان يعني استمرار إعاقة عمليات الكراءة للحفاظ على مستويات الجر، في حين ما زال الوصول إلى ثلاثة أماكن لرسو السفن متعذرا. ولذلك لم تتحقق الفائدة التامة من التحسينات في عمليات المناولة على الشاطئ. وفي حالات أخرى، أدى التأخير في توريد المواد الأولية والمعدات، كتلك الخاصة بمصنع الإطارات، إلى انخفاض المنتجات المنتجة محليا، والتي كانت توفر بديلا بأسعار جذابة مقارنة بالمعدات المستوردة الباهظة الثمن.

الصحة

٥٥ - استمرت القدرة على التشخيص والمعالجة في التحسن، نتيجة لزيادة توفر العقاقير واللوازم والمعدات الطبية التي تم شراؤها في إطار البرنامج. وأشارت بيانات وزارة الصحة التي نشرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى أنه في عام ١٩٨٩، بلغ معدل التحاليل المختبرية الشهرية ١,٥ مليون تحليل. وانخفضت إلى ٠,٥ مليون تحليل في عام ١٩٩٧ وارتفعت ثانية إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٤٠ تحليل في عام ٢٠٠٢. ورغم زيادة عدد التحاليل المختبرية خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ بنسبة ٢٨ في المائة، فهذا لا يمثل سوى ٤٣ في المائة من القدرة التي كانت موجودة في عام ١٩٨٩. وبالمثل ازداد عدد الجراحات الكبيرة بنسبة ٥٤ في المائة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ (من ٥٣٧ ٤ إلى ٧٥٠ ٦ عملية)، إلا أن القدرة الفعلية لم تمثل سوى ٤٠,٣ في المائة من المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٩ (١٢٥ ١٥ عملية). وبدأ انتشار بعض الأمراض المعدية بالانحسار. ويبين استعراض الاتجاهات في معدلات الإصابة بالأمراض المعدية المبلغ عنها في وسط وجنوب العراق من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ عن انخفاض منحى أمراض الكوليرا واللشمانيا والدفتريا والحصبة الألمانية والملاريا وأمراض الحصبة والتهاب السحايا والنكاف وداء الكزاز الولادي وشلل الأطفال، والجرب، وداء الكزاز والسل. ولا يزال المرضى المصابون بالأمراض المزمنة يحصلون على حصة من الأدوية الشهرية. وأفادت وزارة الصحة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وللمرة الأولى منذ بداية البرنامج، بحدوث انخفاض في أرقام الوفيات المطلقة للأطفال دون الخمس سنوات والبالغين فوق سن ٥٠ سنة.

٥٦ - وبين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ونيسان/أبريل ٢٠٠٣، وصلت سلع قيمتها ٩٧,١ مليون دولار، ووزعت سلع قيمتها ٣٧,٥ مليون دولار على المرافق الصحية في أنحاء البلد. وفي المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥ ما زال القطاع العام يعتبر المتلقي الرئيسي (٧٨,٧ في المائة) للأدوية والإمدادات الطبية التي تم شراؤها في إطار البرنامج. ويتم التوزيع من المستودعات إلى المرافق الصحية على أساس عدد المرضى، والكثافة السكانية وعدد الأسرة وتخصص المرفق الصحي. وتحسنت كفاءة التوزيع نتيجة لوصول المركبات ومعدات المناولة التي تم شراؤها في إطار البرنامج. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغت مدة تأخر توريد المواد من مستودعات إدارة الصحة إلى المرافق الصحية وتوزيعها ستة أيام قياسا بعشرة أيام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٥٧ - وفيما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وآذار/مارس ٢٠٠٣، أظهر توفر العقاقير والإمدادات الأساسية المقيّمة على مستويات مختلفة للمرافق الصحية وجود كميات كافية لمعظم الأدوية الـ ٦٩ التي تمت ملاحظتها عشوائيا، مع وجود نقص في مواد مثل أدوية السعال وشراب البندازول (طارد الديدان)، والمضادات الحيوية، والمضادات البكتيرية، وعقاقير لإرخاء التوتر العضلي من خلال الإمداد بالعقاقير المنتجة محليا في مصانع الأدوية التي حصلت على المستلزمات من البرنامج.

٥٨ - وأظهر التحليل المقارن لتقييمات الأمم المتحدة لمصانع الأدوية المحلية الذي أجري في السنوات الثلاث الماضية، أن تركيب المعدات وتوفر المواد الأولية التي يتم شراؤها من خلال البرنامج أدت إلى زيادة الإنتاج من ٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى أكثر من ٥٠ في المائة من القدرة التصميمية في ٢٠٠٢. إلا أنه لم يكن بالوسع الاستفادة التامة من الآلات الواردة بسبب الافتقار إلى خط الإنتاج الرئيسي (إنتاج الأمبولات) واللوازم المطلوبة في عملية التصنيع.

٥٩ - وأجريت حملة أيام التطعيم الوطنية ضد شلل الأطفال للحملتين الأولى والثانية في أرجاء البلد في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣. وظل البلد خاليا من مرض شلل الأطفال خلال الـ ٣٩ شهرا الماضية.

المحافظات الشمالية الثلاث

٦٠ - أجرت مستودعات كيماديا التابعة لوزارة الصحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ جردها السنوي، الذي أثر على توزيع الأدوية واللوازم الطبية إلى المحافظات الشمالية الثلاث. وزادت الإمدادات التي سلمت في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن ٣ ملايين دولار، في حين وزعت مواد بقيمة ١,٩٥ مليون دولار إلى المرافق

الصحية. وبلغت قيمة المخزونات الطبية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣ حوالي ١٤ مليون دولار. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وتحسبا لاندلاع أعمال العنف، تم توزيع مخزونات من اللوازم الطبية والعقاقير لمدة شهرين على معظم المرافق الصحية (في المتوسط، تم توزيع عقاقير وإمدادات إلى كل مستشفى بما يساوي ٠٠٠ ٥٠ دولار). وأثبتت هذه السياسة كفاءتها، لأن عددا قليلا من المرافق الصحية أبلغت عن وجود نقص في نهاية نيسان/أبريل.

٦١ - أدت المعدات والأجهزة الطبية التي تبلغ قيمتها ٣,٣٣ مليون دولار والتي تم تركيبها في مختلف المرافق الصحية في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣ إلى تعزيز أداء الخدمات التشخيصية. فقد تم إنشاء أول وحدة متنقلة لتصوير الصدر بأشعة أكس، ووحدة العناية القلبية، ومحطة الرصد المركزية ومعدات غسيل الكلية مع وحدات معالجة المياه، لتحسين الرعاية العلاجية للمرضى. ويتم تشخيص وعلاج ما يقرب من ٥٠٠ ١ مريض ممن اعتادوا على السفر إلى الموصل أو بغداد لإجراء هذه الفحوص على المعدات المدخلة حديثا.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرت الأمم المتحدة دراسة استطلاعية لمعدلات تطعيم الأطفال ممن تقل أعمارهم عن سنة واحدة. وأظهرت النتائج أنه في عام ٢٠٠١، لم يتم تطعيم سوى ٢٦ في المائة من الأطفال ممن تقل أعمارهم عن سنة واحدة تلقيحا تاما، بسبب عدم توفر اللقاحات وعدم توريدها بشكل منتظم. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ لم يلحظ وجود نقص في اللقاحات، واستمرت عمليات متابعة المتخلفين عن التطعيم في مراكز الرعاية الطبية الرئيسية. واستمرت عملية التلقيح الروتينية والتي شملت النكاف والحصبة والحصبة الألمانية حتى خلال الأزمة.

التغذية

٦٣ - بدأت حكومة العراق إنتاجها المحلي لمادة الحديد المغذية (كبريتات الحديدوز ٢٠٠ ملي غرام) وأقراص حمض الفوليك (١ ملي غرام)، والتي توافرت في مواقع المستخدمين النهائيين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وخلال الفترة قيد الاستعراض لم تكن أنواع خاصة من مسحوق الحليب متوفرة للتوزيع. وفي كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠٠٣، أصبحت فولات الحديد متاحة بنسبة ٩١ في المائة؛ وقطرات فيتامين ألف بنسبة ٥٠ في المائة؛ وأقراص فيتامين ألف بنسبة ١٨ في المائة في المواقع التي تمت زيارتها. وكان توزيع فيتامين ألف وفولات الحديد منتظما وفعالا. وترفع مراكز العناية الصحية الرئيسية والمستشفيات طلباتها للحصول على الإمدادات إلى إدارة الصحة في المحافظة، التي تحولها إلى المستوى المركزي. وتوزع الإمدادات على أساس هذه الطلبات.

المحافظات الشمالية الثلاث

٦٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أجرت الأمم المتحدة دراسة استطلاعية عن التغذية في المحافظات الشمالية الثلاث. وأشارت النتائج إلى أن ٨ في المائة من الأطفال دون سن ٥ سنوات يعانون نقص الوزن قياسا إلى ١٠,٧ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وبما أن استطلاعات التغذية التي أجريت خلال أشهر الصيف تعكس دائما أثر ارتفاع معدلات الإسهال بين الأطفال خلال الموسم الحار فإن التحسن الذي ظهر في استطلاع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ليس ذا مغزى. ورغم معالجة الأطفال المصابين بسوء التغذية من خلال عمليات الفحص وتوزيع البسكويت العالي البروتين على نطاق واسع والأغذية التكميلية، فإن الافتقار إلى الغذاء الملائم للأطفال من قبل القائمين على رعايتهم، والإسهال المزمن والالتهابات التنفسية الحادة لا تزال تمثل مشكلة. ولمواجهة هذه الحالة واصلت الأمم المتحدة تقديم التدريب على ممارسات التغذية الملائمة والارضاع والنظافة.

المياه والمرافق الصحية

٦٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أجرت الأمم المتحدة تقييما لما عدده ٣٠ شبكة مياه في الحضر و ٣٠ شبكة مياه في الريف في المحافظات الوسطى والجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة[٢]، تخدم نحو ٦,٥ ملايين نسمة. ومنذ بدء البرنامج قامت حكومة العراق من أجل الاستجابة لاحتياجات العدد المتزايد من السكان وتمديدات الشبكة، بتركيب مضخات وأجهزة للمعالجة بالكلور ومضخات لتعزيز الكلور فضلا عن المواد الكيميائية لتنقية المياه (الكلور وكبريتات الألمونيوم ومسحوق التبييض). وتقدر الزيادة في إنتاج المياه بعد تركيب هذه المضخات بما يصل إلى ٣٣٩ ١٣٨ م^3 في اليوم، ووصل الناتج الكلي في مرافق معالجة المياه إلى ٧٠٣ ٢٥٨ ١ أمتار مكعبة في اليوم.

٦٦ - ورغم أن مرافق معالجة المياه تتطلب إمدادات مستمرة من قطع الغيار للمضخات وغيرها من المعدات الميكانيكية الكهربائية، فقد كان عدد طلبات الحصول على قطع الغيار محدودا. واضطر هذا الحكومة إلى شراء قطع غيار من السوق المحلية، لا تتفق في الأغلب مع المواصفات، أو إلى الاستعاضة عن الأجهزة بمضخات جديدة. وعانت أجهزة المعالجة بالكلور في الأغلب من أعطال إما نتيجة ارتفاع الضغط في اسطوانات الكلور أو نتيجة لنقص قطع الغيار المناسبة. ونظرا لأن هذه القطع لم تكن متوافرة في السوق، فقد استعملت أجهزة جديدة للمعالجة بالكلور لتحل محل الأجهزة المعطوبة.

(٢) أجري تقييم لما عدده ٥٣ محطة لمعالجة المياه و ٢٣ وحدة صغيرة لمعالجة المياه و ٢٦ محطة لتعزيز الضخ و ٢٦ شبكة للتوزيع.

٦٧ - وفي الفترة بين حزيران/يونية وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أجرت الأمم المتحدة تقييما لشبكات جمع القمامة في المحافظات الوسطى والجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة. ومنذ عام ١٩٩٦، تم توزيع ما مجموعه ٨٧٤ ١ مركبة ومعدة لجمع القمامة والتخلص منها، تم شراء ٣١٥ ١ منها (٧٠ في المائة) بموارد البرنامج. وقلل نشر المركبات إلقاء القمامة بشكل عشوائي في المدن. ومع ذلك فإن الأسطول يُستعمل فوق طاقته ولا تزال تلزم ٦٠٠ مركبة لكي يتحقق النشر على النحو الأمثل. وأوضح التقييم أن أسطول جمع القمامة يستخدم أساسا في عمليات الجمع من منزل إلى منزل وفي المجتمعات المحلية. وفي المدن الرئيسية، يتم جمع نحو ٧٥ في المائة من النفايات الناتجة.

المحافظات الشمالية الثلاث

٦٨ - قبل الصراع، أشار اختبار عينات المياه في أرجاء المحافظات الشمالية الثلاث لتحديد مدى جودة المياه إلى أن التلوث بالمواد الكيميائية يقع في نطاق المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية. ومع ذلك فقد استمر التلوث البكتريولوجي يمثل مشكلة، خاصة في المناطق الريفية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، كانت ١٩ في المائة من عينات المياه في المناطق الريفية في أربيل و ٣٢,٩ في المائة في المناطق الريفية في داهوك ملوثة. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣، زادت مستويات التلوث فوصلت إلى ٢٩,١ في المائة في أربيل و ٣٤,٢ في المائة في داهوك. وبلغت مستويات التلوث في المراكز الحضرية في أربيل ١١,٧ في المائة وفي المراكز الحضرية في السليمانية ١٣,٢ في المائة، متجاوزة بذلك المستويات المقبولة التي حددتها منظمة الصحة العالمية والبالغة ٦,٧ في المائة، لكنها ظلت في داهوك (٤,٨ في المائة) في نطاق المبادئ التوجيهية التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وأدى عدم المعالجة بالكلور وخاصة في المناطق الريفية والتوصيلات غير القانونية إلى المنازل (وخاصة في أربيل) وانقطاع الطاقة المتكرر وضعف الصيانة وقلة استبدال الأنابيب القديمة الصدئة السربة وشبكات المياه التي تعاني من ضعف الصيانة إلى تسرب المجاري إلى شبكة المياه، مما يفسر ارتفاع مستوى التلوث. ويتعين استبدال معظم الأنابيب الصدئة والسربة لتقليل معدلات التلوث. واستجابة لذلك، زودت الأمم المتحدة القرى بأجهزة للمعالجة بالكلور وبأقراص الكلور وببناء مراحيض منزلية مما يعزز الظروف الصحية.

٦٩ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣، واصلت الأمم المتحدة أيضا تحسين خدمات مياه الشرب في المناطق الحضرية. وعززت قدرات الإمداد بالمياه عن طريق تركيب مضخات لتعزيز الضخ ومولدات بالديزل في محطات الضخ، وتمديد الشبكة. وأدى تدريب الأخصائيين التقنيين العاملين لدى السلطات المحلية إلى تحسين

إدارة وصيانة شبكات المياه. ولكن تنفيذ مشروع المياه في الحضر عانى من تأخيرات نظرا لعدم منح تأشيرات دخول إلى الموظفين الدوليين. وحتى وقف البرنامج، لم يكن هناك سوى موظف دولي واحد يشرف على المشروع.

٧٠ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفرت الأمم المتحدة المياه بالصهاريج من أجل ٢٨٥ ٢ أسرة من المشردين داخليا في ١٣ مستوطنة. ووفرت خدمات المرافق الصحية من قبيل التخلص من القمامة إلى ٦١٦ ١ أسرة تعيش في سبعة مخيمات من أجل المحافظة على معايير الصحة. وشارك المشردون داخليا بنشاط في هذه الأنشطة، التي حسنت أحوال المرافق الصحية في المخيمات وأتاحت فرصا قصيرة الأجل للعمالة في الوقت نفسه.

الزراعة

٧١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أشار تقرير الأمم المتحدة عن تقييم إنتاجية الدواجن إلى تحقق زيادة قدرها سبعة أضعاف في إنتاج لحوم الدجاج فارتفع نصيب الفرد سنويا من لحوم الدواجن من ٦٦, كيلو غرام للشخص في عام ١٩٩٨ إلى ٥ كيلو غرامات للشخص في عام ٢٠٠١. وكشف التقييم أيضا مع ذلك عن أن الأداء كان دون المستوى الأمثل في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ في جميع مزارع الدواجن نظرا لعدم كفاية الإمدادات من الأمصال البيطرية والمضادات الحيوية والمقومات الغذائية الأساسية. ويمكن أن تعزى هذه النتائج إلى حد كبير إلى توافر المدخلات المشتراة في إطار البرنامج.

٧٢ - وللتعجيل بالموافقة على عقود اللقاحات الموهنة الحية من أجل الماشية، وافقت حكومة العراق في شباط/فبراير ٢٠٠٣، على أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية توزيعها. فقد كان للنقص في اللقاحات الموهنة الحية ضد الأمراض المعدية من قبيل الحُمَّى القلاعية وداء نيوكاسل وغومبورو وماريكس والتكسيميا المعوية أثر سلبي على إنتاجية الحيوانات والدواجن.

٧٣ - وأجرى مراقبو الأمم المتحدة مسحا لإنتاج القطن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأظهر المسح أنه رغم أن البذور والأسمدة المشتراة في إطار البرنامج توفرت في الوقت المناسب، فإنها لا تغطي إلا نسبة ٢٠ في المائة من الاحتياجات. وحظيت أسعار ونوعية المدخلات الموزعة برضا المزارعين. ولا يزال النقص في مياه الري وندرة مراكز الجمع والتسويق وارتفاع تكاليف العمالة اللازمة لحصاد القطن والإصابة بالآفات من قبيل دودة القطن والذبابة البيضاء والأعشاب تمثل عوائق.

٧٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أكملت الأمم المتحدة تقييما لأثر شبكة الري المحورية المركزية المستوردة في إطار البرنامج. وأوضحت النتائج أن الأراضي المروية زادت بنسبة ٦٧ في المائة في فصل الشتاء وبنسبة ٣٨١ في المائة في فصل الصيف، وزادت المحاصيل من ١,٦ طن إلى ٣,٦ أطنان للهكتار بالنسبة للقمح والذرة. وتشمل توصيات التقرير تنفيذ جدول مناسب للري وإجراء تدريب دوري للمستعملين النهائيين وإنشاء ورش إصلاح متنقلة.

المحافظات الشمالية الثلاث

٧٥ - وفقا لبيانات الأمم المتحدة، ارتفع متوسط سقوط الأمطار إلى ٥٩٩ مم من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتأثير ذلك على إنتاج المحاصيل واعد، ومن المتوقع أن ترتفع غلة محاصيل القمح والشعير هذه السنة بصورة استثنائية. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣، وزع على ٢٧ ٩٢٤ مزارعا ما مجموعه ٢ ١٤٤ طنا متريا من بذور القمح المحسنة و ٣ ٤٣١ كيلو غراما من بذور الخضروات و ١ ١٥٧ طنا متريا من الأسمدة، الهامة بشكل حاسم لإنتاج المحاصيل وإصلاح المشاتل وإقامة البساتين. ولكن في آذار/مارس انخفضت أسعار الجملة للقمح والشعير إلى ٨٠٠ دينار عراقي قديم أو ١٠٠ دولار للطن ثم انخفضت ثانية إلى ٥٠٠ دينار عراقي قديم (٨١ دولارا) بالنسبة للقمح وإلى ٤٥٠ دينارا عراقيا قديم (٧٣ دولارا) بالنسبة للشعير، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولا يزال الطلب المحلي منخفضا نتيجة، إلى حد كبير، لتأثير الاستحقاقات الغذائية وعدم قدرة البرنامج على شراء القمح محليا.

٧٦ - وواصلت الأمم المتحدة حملات التحصين الواسعة النطاق فحصنت ٢,٤٧ مليون من رؤوس الخراف والماعز والماشية ضد مرض الحُمى القلاعية و ٠,٥ مليون رأس ضد التكسيميا المعوية. ووزع البرنامج أيضا لقاحات ضد داء نيو كاسل تكفي ٢٢,٦ مليون فرخ وأدوية للدواجن تكفي ٣١,٩ مليون فرخ آخر. ووصل توزيع المواد الغذائية اللازمة لنحو ٢٧٩ ٠٠٠ فرخ إلى ٤٠ من أصحاب مزارع الدواجن في أرجاء المحافظات الشمالية الثلاث. واستمر التلقيح الصناعي للأبقار وتقديم الدعم إلى مزارع الأسماك. واستهدفت هذه الجهود زيادة توافر البروتين الحيواني في النظام الغذائي للسكان وإدرار دخل للمزارعين.

٧٧ - واستمرت مشاريع الري على مساحة ٤٥٠ هكتارا في الأراضي الصالحة للزراعة وأفادت ٥٠٠ أسرة. وتم حفر ١٥٢ بئرا في صوميل وكيوسينجاب وغارميان وهي مناطق تضررت بشدة من الجفاف في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. وستوفر هذه الآبار المياه لنحو ١٥ ٠٠٠ حيوان وتروي نحو ٣٠٠ هكتار من أجل حوالي ٦٥٠ مزارعا. وأوقف تشييد

٦٤ مشروعا للري تهدف إلى ري ٨٠٠ ١ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة من أجل ٠٠٠ ٢ أسرة في آذار/مارس ٢٠٠٣ لأسباب أمنية.

٧٨ - ومن بين الجرارات المشتراة في إطار البرنامج البالغ عددها ٣٠١ جرار، بيع ٢٧٣ منها إلى مزارعين بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٣. وأعيرت الجرارات المتبقية البالغ عددها ٢٨ جرارا إلى السلطات المحلية للقيام بأنشطة زراعية وحرجية. ووزعت قطع الغيار والإطارات اللازمة للجرارات على ٨٧٠ ١١ مزارعا.

الكهرباء

٧٩ - تم تشغيل وحدتين جديدتين لإنتاج الكهرباء تعملان بالغاز وتبلغ طاقة الوحدة كل منهما ١٥٩ ميغاوات، في بياجي وذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، أصبحت الوحدتان اللتان تم إصلاحهما (طاقة كل منهما ١٠٠ ميغا وات) في محطة الطاقة الحرارية في النجيبية تعملان في تساوق مع الشبكة. وتقدر أن طاقة التوليد المتاحة المتوقعة خلال الصيف القادم ستصل إلى ٢٠٠ ٥ ميغاوات، على افتراض أن الطاقة المتاحة من محطات الطاقة المائية ستظل عند ٧٠٠ ميغاوات وأن البنية الأساسية لم تُصب بأضرار جسيمة أثناء الصراع.

٨٠ - وأثناء الشتاء وقت انخفاض الطلب من جانب المستهلكين، أجرت هيئة الكهرباء صيانة روتينية لمحطات الطاقة. وأسفر هذا عن زيادة في عدد وفترات انقطاع التيار المقررة بالمقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية. غير أنه، استثنيت من حالات انقطاع الطاقة المقررة الخدمات الأساسية مثل المستشفيات ومحطات معالجة المياه وشبكات الري.

٨١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أكدت الملاحظات أن هيئة الكهرباء بدأت في تشييد خطوط لنقل القدرة الكهربائية طاقتها ٤٠٠ كيلو فولت وتمتد لمسافة ٨٠ كيلو مترا من حرثا إلى خور الزبير ونحو ٩٥ كيلو مترا من المحطة الفرعية لجنوب بغداد عبر المحطة الفرعية لشرق بغداد إلى بعقوبة. ومن المتوقع إجراء اختبارات لهذه الخطوط في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد حدثت انقطاعات كثيرة في إمدادات الطاقة بسبب ضعف حالة شبكات النقل والتوزيع. ولن يمكن استيعاب أي تحميل إضافي إلى أن يتم إصلاح الشبكة وتعزيزها. ولا تكفي المواد الواردة من أجل شبكة التوزيع لوقف حدوث مزيد من التدهور، ونادرا ما يمكن الاستجابة للطلبات المتعلقة بتوصل مستهلكين جدد بالشبكة، الأمر الذي يؤثر أيضا على ازدهار بناء المنازل.

٨٢ - وفي قطاع الكهرباء، تعاني شركتا القادسية وأور العامتان اللتان تنتجان المحولات والكابلات والموصلات من عدم كفاية الإمدادات من المواد الخام وقطع

الغيار. وبعد اعتماد القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢)، تمت الموافقة على كثير من الطلبات المتعلقة بالمواد الخام. وقد عطلت التغييرات التي طرأت على الأسعار السوقية للألومنيوم والنحاس ونقص الأموال شراء هذه الأصناف. وأثر هذا على مستويات الإنتاج التي تقف عند نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من الطاقة الاسمية قبل بدء الأعمال القتالية. وسيعرقل عدم توافر الأموال اللازمة لتلبية الطلبات التي تقدر قيمتها بمبلغ ٣٦٠ مليون دولار إضافة طاقة توليد تبلغ ١ ٠٩٠ ميغاوات. وتعد الأصناف التكميلية اللازمة لمحطتي الطاقة الحرارية قيد التشييد في اليوسيفية والشيمال أصنافا أساسية لإكمال المشروعين. ولا تتوافر أموال من أجل وحدتين جديدتين لمحطة توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز في النجف. وزادت بعد الصراع أهمية محطات الطاقة لمواجهة الطلب المتزايد على الكهرباء.

المحافظات الشمالية الثلاث

٨٣ - ونظرا للزيادة في معدل سقوط الأمطار الموسمية، فإن مستويات المياه في خزاني دوكان وداربنديكان في محافظة السليمانية بلغت حدا يزيد بمقدار ستة أمتار وثلاثة أمتار على التوالي، مقارنة بما كانا عليه في نفس الفترة من السنة الماضية، وهما يقتربان من قدرتهما الاستيعابية الكاملة. غير أن مستوى توليد الطاقة ظل ثابتا عند ٢٧٦ ميغاواط، إذ أن قيام سلطات السليمانية المحلية بفرض تعريفات على الاستهلاك أدى إلى خفض الطلب. وفي السليمانية، ازداد حجم الإمداد إلى المستهلكين من ٦ أمبيرات إلى ١٢ أمبيرا (ولا يحد من ذلك سوى التعريفة)، طوال ساعات اليوم الأربع والعشرين. وفي إربيل، بلغ متوسط الإمداد اليومي بالطاقة ١٠٠ ميغاواط من محطة دوكان الكهرمائية، والمحطة التي تبلغ قدرتها ٢٩ ميغاواط. وتوفر الإمداد لمدة ١٦ ساعة يوميا، ولو أنه ظل محدودا بأربعة أمبيرات لكل أسرة. وعادة، يكون حجم التحميل للسليمانية وإربيل متساويا تقريبا بمعدل يتراوح بين نحو ٢٠٠ إلى ٢٤٠ ميغاواط. ويعود القرار بإمداد إربيل بطاقة قدرها ٨٠ ميغاواط من السليمانية إلى اتفاق تم بين السلطات المحلية لإربيل والسليمانية. وفي ضوء المعدلات الحالية لمستويات السد والبيانات المتعلقة بمعدلات التدفق، فإنه ليس ثمة سبب تقني يحول دون تزويد إربيل بقدر أكبر من الطاقة إذا ما تمكنت السلطات المحلية من الاتفاق على توزيع الكمية المولدة من الطاقة، وتحمل الآثار المالية المترتبة على ذلك.

٨٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، خفضت حكومة العراق إمدادات الوقود إلى ثلاث محافظات شمالية. وشهدت إمدادات الوقود انقطاعات خلال معظم شهري آذار/مارس إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولم يؤثر ذلك بصورة خطيرة على العمليات بالنسبة لمحطات التوليد الثلاث التي تبلغ قدرة كل منها ٢٩ ميغاواط، إذ أن السلطات المحلية تمكنت، بحلول نهاية

شباط/فبراير ٢٠٠٣، باستخدام الموارد المتاحة من البرنامج، من ملء صهاريج التخزين. وكان بوسع محافظتي السليمانية وإربيل تخفيض معدل توليد الطاقة من ٢٩ ميغاواط دون آثار سلبية، نظرا لتوفر كميات كافية من المياه في السدود.

٨٥ - وفي دهوك، حيث يتم التزويد بالكهرباء من الشبكة الوطنية من خلال الموصل، تراوحت كمية الإمداد بالطاقة بين ٣٠ ميغاواط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (١٦ في المائة من الاحتياجات) إلى ما يزيد عن ٩٠ ميغاواط في آذار/مارس ٢٠٠٣ (٤٨,٣ في المائة من الاحتياجات). بيد أن عملية الإمداد بالكهرباء شهدت انقطاعات خلال الفترة من ٣ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مما أدى إلى انقطاع الإمداد بالمياه وعرقلة خدمات المستشفيات، وقد أضر ذلك بنصف مليون من السكان. وخلال هذه الفترة، أصبحت محافظة دهوك معتمدة كليا على محطة توليد الطاقة التي تبلغ قدرتها ٢٩ ميغاواط، وبعض أجهزة التوليد الصغيرة التي تعمل بالديزل، والتي تم شراؤها في إطار البرنامج. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أمكن توفير الطاقة اللازمة للخدمات الأساسية لمدة تسع ساعات يوميا فقط تقريبا. واستجابة لذلك، قامت الأمم المتحدة بتشغيل ٥٨ مولدا إضافيا لمحطات ضخ المياه والبيوت. وفي الوقت الحالي، يخضع سد الموصل لإدارة السلطات المحلية من دهوك، كما عاد موظفوا الحكومة السابقة إلى العمل. بيد أن هناك مشكلات تقنية تتعلق بتثبيت معدلات الطاقة ومن ثم فإن المولدات الصغيرة التي تعمل بالديزل يجري استخدامها لتوفير إمدادات الطاقة للمعدات والمحطات.

٨٦ - وأعادت الأمم المتحدة توزيع ٤٠ مولدا صغيرا تعمل بالديزل في مناطق ريفية ليس بها شبكات للكهرباء، ومناطق شبه حضرية، في محافظتي إربيل والسليمانية، وقد أفاد من ذلك ١ ٢٠٠ أسرة. وتتمثل سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة توزيع المولدات في إعطاء أولوية الإمداد بالطاقة الكهربائية لضخ المياه، والأسر ذات الدخل المنخفض، والاحتياجات الإنسانية الأخرى. وفضلا عن ذلك، تم إنشاء احتياطي استراتيجي من أجهزة توليد تعمل بالديزل ذات طاقة أكبر، للإمداد بالطاقة في حالات الطوارئ، إذا ما نشبت أعمال عدائية. وقد نُقلت هذه المولدات من مناطق تتوفر بها الإمدادات الرئيسية.

٨٧ - وفي أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم تشغيل المحطتين الفرعيتين الجديدتين في شقلاوا وحرير، اللتين توفران الإمداد بالطاقة الكهربائية بشكل مضمون إلى هذين القضاءين. وتم الانتهاء من إقامة خط جديد بقدرة ٣٣ كيلوفولط بين المحطتين الفرعيتين لشرق وغرب دهوك، مما سهل نقل الطاقة بين هاتين المحطتين الفرعيتين وأمّن الإمداد بالطاقة إلى شطري المدينة. وفضلا عن ذلك، تم تحويل محطة فرعية متنقلة ذات قدرة ١١/١٣٢ كيلوفولط من

قضاء حاجي أوا إلى قضاء زرينوك في السليمانية، ويوفر ذلك الإمداد بالكهرباء إلى منطقة سكنية للفئات ذات الدخل المنخفض آخذة في التوسع.

٨٨ - وعلى الرغم من ظروف العمل السيئة بسبب الأمطار وتساقط الثلوج، تواصلت عمليات إصلاح وتوسيع شبكة التوزيع، مما أمّن إمدادا مضمونا بالطاقة إلى مستهلكين محليين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٨٥ خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتواصلت أنشطة إزالة الألغام ووضع العلامات الدالة عليها في ٢٦ حقلا من حقول الألغام على امتداد خطوط الطاقة الحالية، والمقترحة، ذات القدرة ١٣٢ و ٣٣ كيلوفولط، التي سيتم إصلاحها في نطاق مشروع إصلاح الشبكة الكهربائية.

التعليم

٨٩ - وفقا لتقديرات وزارة التعليم (١٩٩٩-٢٠٠٠)، هناك حاجة إلى إنشاء ٦٤٨ ٦ مدرسة جديدة لتلبية الطلب المترتب على نمو عدد السكان، والتخلص من العمل بنظام النوبتين، وهناك ٩٤٠ ٥ مدرسة بحاجة إلى الإصلاح أو الصيانة. ومنذ انطلاقة البرنامج، وصلت سلع إلى البلاد قيمتها ٢٥١ مليون دولار للقطاع التعليمي، يغطي منها ٤ في المائة منها فقط (١٠ مليون دولار) احتياجات مواد الصيانة والإصلاح. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ساعد وصول وتوزيع المواد اللازمة للصيانة والإصلاح، مثل الأبواب وزجاج النوافذ، والطلاء واللوازم الكهربائية، على تحسين البيئة التعليمية والتعلم. ولقد أتاح توفر مادة ثاني أكسيد التيتانيوم، التي تم شراؤها في إطار البرنامج، إنتاج ٠٠٠ ٤١٦ لتر من الطلاء، وقد أفاد من ذلك المدارس الابتدائية والثانوية في كامل مناطق وسط وجنوب البلاد. وفي إطار عملية الإصلاح هذه ، تم أيضا إصلاح ٠٠٠ ١٥٠ مقعد دراسي في ورش المدارس المهنية المحلية. ولقد لعبت جمعيات الآباء دورا مهما في جمع الأموال اللازمة لتغطية تكاليف تركيب واستخدام جميع مواد الإصلاح التي تم توزيعها.

٩٠ - وقامت الأمم المتحدة باستعراض كفاءة التوزيع في القطاع التعليمي. وبنهاية شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم توصيل ٧٤ في المائة من السلع التي وصلت إلى البلد إلى مواقع المستعملين النهائيين. وكان متوسط نسبة توزيع المواد لقطاع التعليم العالي الفرعي ٩٠ في المائة. أما بالنسبة للتعليم الابتدائي، فقد تم توصيل ٦٣ في المائة من السلع التي وصلت منذ الشروع في البرنامج إلى المستعملين النهائيين. وكانت عملية التوزيع التي قامت بها وزارة التعليم معقدة وطويلة، إذ كان يتم تسليم البضائع أولا إلى المخازن المركزية في بغداد، ثم تنقل بعد ذلك إلى مخازن المحافظات، حيث تقوم المدارس باستلامها من هناك.

٩١ - وتُصنف السلع في مخازن وزارة التعليم في فئتين رئيسيتين: تخص الفئة الأولى الجهات المنتظرة توزيع المواد، وتخص الفئة الثانية الجهات التي تنتظر مواد تكميلية. وكانت المواد المتعلقة بالطباعة (١٠,٤ ملايين دولار) والمواد المتعلقة بالتعليم عن بُعد (استديوهات التلفزيون، وما شابه ذلك) بانتظار وصول الأجزاء التكميلية. وتمت الموافقة على العقود المتعلقة بمحطات التلفزيون ومعدات استديوهات التلفزيون، وآلات الطبع منذ استحداث الإجراءات المنقحة بموجب القرار ١٤٠٩ (٢٠٠٢). ومنذ بداية سنة ٢٠٠٢، تم تخزين المواد اللازمة لتصنيع المقاعد الدراسية، بقيمة ١٦ مليون دولار، في المصانع انتظارا لوصول الأنابيب المصنوعة من الصلب المستخدمة لأرجل المقاعد. أما المواد الخاصة بالتعليم المهني (٨,٥ ملايين دولار)، فلا تزال في المخازن، إذ أن معدلات التسجيل في المعاهد المهنية قد انخفضت خلال السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا.

المحافظات الشمالية الثلاث

٩٢ - تبين إحصاءات الأمم المتحدة زيادة أعداد الطلبة بنسبة ١٥,٥ في المائة للتعليم الثانوي، و ١٣,٧ في المائة للتعليم العالي، خلال فترة العامين الأكاديميين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ٢٠٠١-٢٠٠٢. وفي العام الأكاديمي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وصلت أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية إلى ٢٥٠ ٠٠٠، وفي مرحلة التعليم العالي ٢١ ٠٠٠. وحتى يتسنى تلبية هذه الاحتياجات التعليمية المتزايدة، واصلت الأمم المتحدة إنشاء المدارس والمرافق التكميلية، وتجديدها، ووفرت لوحدات الصيانة التابعة للسلطات المحلية الأجهزة الخاصة بأعمال السباكة، والنجارة، والأعمال المعدنية والكهربائية.

٩٣ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة المعنية القيام بالأنشطة التدريبية لتحسين مهارات المدرسين الفنية، فضلا عن تسهيل توزيع المواد التعليمية والأثاث المدرسي. وشارك عدد أكبر من المقاولين في إنتاج المقاعد المدرسية، التي ازدادت بنسبة ٦٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، مقارنة بما كان عليه الحال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. واستلمت الكليات الطبية والمعاهد التقنية العليا معدات معملية، وأخرى تتعلق بأمراض النساء والعلاج الطبيعي، كما استلمت أجهزة التخطيط الكهربائي للمخ والأدوات الجراحية، ونماذج التدريب البلاستيكية للجسم البشري. وتم أيضا تزويد المعاهد الثانوية والعليا بالسيارات، وأجهزة التدفئة، والمولدات، والمكيفات.

٩٤ - ودعمت الأمم المتحدة أنشطة الحفاظ على فرص الوصول إلى الخدمات وتكافؤ الفرص بالنسبة للفئات الضعيفة. وتم تنظيم دورات تدريبية مهنية في الإصلاحيات الاجتماعية في إربيل ودهوك لفائدة ١٤٠ طفلا ارتكبوا مخالفات قانونية. وفي مدينة دهوك،

شُرع في التدريب المهني لعشر أسر لديها أطفال عاملون، بهدف إتاحة فرص لإدرار الدخل لعائلي هذه الأسر حتى يتمكن أبناؤهم من العودة إلى المدرسة.

الاتصالات

٩٥ - حسّنت عملية استبدال كوابل الهواتف غير الصالحة بأخرى جديدة تم شراؤها في إطار البرنامج، والشروع في تشغيل شبكات اتصال هاتفية رقمية جديدة، وتوسيع المحطة الخارجية، من جودة شبكة الاتصالات. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أُتيح استخدام الهواتف العمومية المشغلة بالبطاقات في الأماكن العامة مثل المستشفيات، ومحطات القطارات، والموانئ، والمحاكم، والمصارف، ومراكز البريد، والكليات، والجامعات، في كامل مناطق الوسط والجنوب.

٩٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، قامت الأمم المتحدة بتقييم أثر الوصلة التلفزيونية الرقمية التي تعمل بالموجات الصغرى (microwave)، والتي ستحل محل الروابط التلفزيونية القديمة المركبة في سنة ١٩٧٠. ويتم تحويل البث التلفزيوني في تسع مقاطعات من المحافظات السبع (ويشمل ذلك ٩٠ ألف أسرة) من خلال هذه الوصلات. لكن الإشارات المبثوثة سيئة النوعية، إذ لا تتوفر قطع الغيار لصيانة هذا النوع من التكنولوجيا القديمة.

٩٧ - وقد تم تسليم خمسة وعشرين وصلة تعمل بالموجات الصغرى (مايكرويف) خلال الفترة تموز/يوليه - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بهدف أن توفر، بعد تركيبها، ٨٠٠ ٤ قناة إضافية للمكالمات الخارجية لمحافظات بغداد وبابل والقادسية والمثنى وذي قار والبصرة. ولوحظ وجود ٢٥ شبكة تحويل هاتفية (٠٠٠ ١٨٥ خط)، في مراحل مختلفة من التركيب/بدء التشغيل، في محافظات بغداد والموصل والنجف وديالا والقادسية وميسان والأنبار وكربلاء وذي قار والبصرة. ومن مجموع الخطوط البالغ عددها ٠٠٠ ٤٠ خط التي شُرع في تشغيلها، خُصص ٠٠٠ ١٠ خط منها للخدمات في بغداد (ستحل ١٠٠ ٢ منها محل الوصلات القديمة، و ٩٠٠ ٧ منها خطوط جديدة). ومن بين الكوابل النحاسية التي لوحظت، والبالغ طولها ٥٠٠ ٢ كم، استخدم ٨٠ في المائة منها لتوسعة شبكة المحطة الخارجية، بإنشاء ٠٠٠ ٨٥ خط إضافي.

٩٨ - ولم يُفرغ بعد من تجهيز محطة الساتل الأرضية للتشغيل، وكان من المقرر في البدء الفراغ من تشغيلها في تموز/يوليه ٢٠٠٢، ويعود السبب في هذا التأخير إلى وجود أوجه نقص في الأشغال المدنية المتعلقة بوضع أساس الهوائيات. وفي حين أنه قد تم الانتهاء من الأشغال المدنية، فإنه لم يفرغ بعد من نصب الهوائيات. وقد أدى ذلك إلى إعاقة توفر الاتصالات الدولية بشكل مضمون.

٩٩- واستلمت منظمة الأرصاد الجوية العراقية سبع أجهزة قياس للأرصاد الجوية الزراعية وأجهزة البث اللاسلكي، تم شراؤها في إطار البرنامج. وقد رُكبت هذه المعدات في محافظات البصرة ونينوى وكربلاء وميسان والأنبار، ونجم عن ذلك تحسن في جمع البيانات المتعلقة بالطقس للقيام بتنبؤات تتمتع بالموثوقية، ولأغراض التخطيط.

المحافظات الشمالية الثلاث

١٠٠ -تم إنجاز الأشغال المدنية المتعلقة بشبكة التحويل المركزي الرئيسية لدهوك، والمحطات التي تعمل بالموجات الصغرى (microwave)، في أقضية ديناران وعطروش وبابلو، ونزار، بالإضافة إلى موقع شوراش، في محافظة إربيل. وتأجل العمل في المواقع الأربعة الباقية، وهي باواجي وسارا، وشبكة التحويل المركزية في السليمانية وبيزان في محافظة السليمانية، بسبب رداءة الظروف الجوية. وقد انتهت الأمم المتحدة من عملية تقديم العطاءات للإمداد بـ ٤٠ ٠٠٠ خط من الشبكة الخلوية (GSM) للمحافظات الشمالية الثلاث، بيد أن المفاوضات بشأن العقود علقت بسبب الأوضاع الراهنة في العراق.

الإسكان

١٠١ -تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه قد تم، خلال سنتي ٢٠٠٠-٢٠٠٢، بناء ما مجموعه ١٥٠ ٠٠٠ وحدة سكنية (أي ما يغطي مساحة ٢٨,١٦ مليون م^{٢}) من المنازل الجديدة في مناطق وسط وجنوب العراق لإيواء ١,١٤ مليون من الأشخاص[٣]. ولقد سُجل مستوى مشابه من الأنشطة في سنة ١٩٩٠، قبل نشوب حرب الخليج. وكان ذلك ممكنا بسبب توفر كميات أكبر من مواد البناء، وازدياد إنتاجية صناعة مواد البناء المحلية منذ إدراج هذا القطاع في البرنامج، في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. بيد أنه لا يزال هناك نقص حاد في مجال الإسكان في العراق (١,٤ مليون وحدة)، بسبب سنوات الركود التي شهدها القطاع خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي والمعدلات العالية لنمو السكان. وهناك اكتظاظ شديد في الوحدات السكنية (١,٣ أسرة معيشية للوحدة)، ولقد أضحى وجود معدل عال لعدد الأفراد الذين يشغلون نفس الغرفة أمرا معتادا بالنسبة لأعداد كبيرة من السكان. ويتم تطويع الهياكل الأساسية والخدمات للوصول بها إلى حدودها القصوى. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣، بلغ العدد الإجمالي لتصاريح البناء الصادرة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في مناطق وسط وجنوب العراق ١٨٠ ٠٠٠ تصريح. وخلال شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، بلغ العدد الإجمالي لتصاريح البناء التي صدرت في مناطق وسط وجنوب العراق ٦ ٧٠٠

(٣) بافتراض أن متوسط حجم الأسرة المعيشية هو ٧,٦ أشخاص.

تصريح. وبحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣، تناقص هذا العدد إلى ٨٠٠ ٣ تصريح بسبب الإحساس المتنامي بانعدام الأمن.

١٠٢ -ومنذ إدراج قطاع الإسكان في البرنامج، تلقى قطاع صناعة الأسمنت قطع غيار ومعدات تبلغ قيمتها ٥٧,٣ مليون دولار لإصلاح خطوط الإنتاج ولتحسين الإمداد بالمواد الخام من المحاجر. وأكد تقييم أجرته الأمم المتحدة في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣ أن إنتاج الأسمنت يلبي الطلب بصفة متزايدة. وفي سنة ٢٠٠٢، بلغ الإنتاج ٧,٧ ملايين طن متري، أي بزيادة نسبتها ٣٠ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠١. وأثرت هذه الزيادة في الإنتاج على سعر الأسمنت، الذي انخفض من ٤٢,٤٦٩ دينار عراقي (٢١,٢ دولار) للطن المتري في سنة ٢٠٠١ إلى ٣٥,٦٢٥ دينار عراقي (١٧,٨ دولار) للطن في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

باء - أنشطة البرنامج الإضافية في المحافظات الشمالية الثلاث

إعادة تأهيل أماكن الاستيطان

١٠٣ -قام البرنامج في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ببناء ٢ ٥٤٢ مسكنا. غير أنه يقدر أن هناك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ أسرة مشردة داخليا و ٥٠ ٠٠٠ أسرة أخرى محرومة لا تزال تعيش في مساكن ذات نوعية غير مقبولة في أرجاء المحافظات الشمالية الثلاث. وقام برنامج إعادة تأهيل أماكن الاستيطان منذ إنشائه ببناء ٢٢ ٠٠٠ مسكن وتقديم الخدمات التكميلية لها لتلبية احتياجات المشردين داخليا الذين تركوا مناطقهم الأصلية في السنوات العشرين الماضية. ومع أن بعض التغييرات طرأت على حالة المشردين داخليا نتيجة للصراع الأخير، إذ عادت بعض الأسر إلى مناطقها الأصلية، تظل إعادة توطين المشردين داخليا شاغلا إنسانيا رئيسيا.

١٠٤ -وبحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كان البرنامج قد أنشأ قاعدة بيانات وأعدّ أطلسا قائما على نظام المعلومات الجغرافية، بما في ذلك معلومات عن الاحتياجات الحالية من الخدمات للبلديات والمجمعات السكنية التي كان يعيش فيها المشردون داخليا 'القدماء' والتي تعاني من قدر كبير من الإهمال. وقامت الأمم المتحدة بعدد من الأنشطة بالتعاون مع السلطات المحلية لتحسين فهم مسائل من قبيل اختيار المستفيدين ومدى ملاءمة المشاريع وقابليتها للاستمرار. ونتيجة لذلك، وبحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم من أصل ٧٩٦ ١ منزلا غير مشغول شغل ٧٤٦ ١ منزلا وإنجاز تخصيص المنازل الخمسين المتبقية.

١٠٥ -وتواصل في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى آذار/مارس ٢٠٠٣ تقديم المساعدة إلى الحالات القديمة من المشردين داخليا عن طريق توزيع مواد الإغاثة الشتوية على

٩ ٧٢٢ أسرة (١,١٥ مليون دولار)، وبناء وإعادة تأهيل مخيمات، والتدريب على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. وتحقق البرنامج من أن ١٨ ٦٧٥ أسرة من أصل ٢٣ ١٠٤ أسر من المشردين داخليا 'القدماء' التي أحصتها السلطات المحلية تحتاج فعلا إلى المساعدة الإنسانية.

١٠٦ - في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، ومع تزايد احتمالات الصراع، أجرت الأمم المتحدة دراسة استقصائية عن المباني العامة ومواقع المخيمات على امتداد طرقات النزوح المحتملة داخل المحافظات الشمالية الثلاث وبين وسط العراق وجنوبه وشماله. ودعم المشروع أيضا السلطات المحلية في إقامة سبعة مخيمات جديدة وأربع مرافق للتسجيل وتدريب موظفي السلطات المحلية على الاستعداد للطوارىء. وعقب اندلاع أعمال القتال، أقامت الأمم المتحدة نظاما للرصد لمتابعة أنماط النزوح. وأثبت التقييم الأولي الذي أُجري في الفترة من ٢ إلى ٥ نيسان/أبريل وجود ٢٦٤ ٢٦١ مشردا داخليا جديدا من المحافظات الشمالية الثلاث ومن الوسط والجنوب قام الأقرباء باستضافة نسبة ٨٩ في المائة منهم. وأعطت الأمم المتحدة الأولوية في تقديم المساعدة لـ ٤٦٣ ٢٨ مشردا داخليا جديدا يعيشون في المباني العامة وفي العراء. ووفّرت من مدخلات البرنامج الخيام وصهاريج المياه والصرف الصحي لـ ٧٥١ ٢ أسرة، ووزّعت مواد غير غذائية على ٩٤٨ من الأسر المشردة داخليا من الوسط والجنوب (١٥٧ ١٦٤ دولارا). وزوّدت مخيمات المشردين داخليا أيضا بمولدات كهرباء تعمل بالديزل. ونظرا لظروف الشتاء القاسية، وفّر المشروع أيضا الوقود لـ ٥٤٥ أسرة مشردة داخليا وللسلطات المحلية لمواصلة تزويد المشردين داخليا الجدد والسكان الذين استضافوهم بصهاريج المياه. وأظهرت دراسة استقصائية أجرتها الأمم المتحدة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أن أكثر من ٩٩ في المائة من المشردين داخليا الجدد عادوا إلى أمكانهم الأصلية.

١٠٧ - وهناك حاليا مواد إغاثة قيمتها ٢,١١ مليون دولار مخزّنة في المحافظات الشمالية الثلاث. وتم في مرفأ مرسين التركي التخزين المسبق لخيام ومواد أخرى تسد حاجة ٣٠ ٠٠٠ أسرة ومجمعات كاملة من مواد غير غذائية تكفي ٤٠ ٠٠٠ أسرة (قيمتها الإجمالية ١٢,٣٦ مليون دولار). وهذه المواد جاهزة للتوزيع في العراق حسبما تقتضيه الحاجة.

الأعمال المتعلقة بالألغام

١٠٨ - تم القيام منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بأنشطة إزالة الألغام في ١٨٨ حقلا للألغام، مما وفّر الدعم لمشاريع إعادة البناء والزراعة والمياه والصرف الصحي والكهرباء.

وتمكّنت فرق إزالة الألغام من تطهير مساحة تبلغ ٨٨٦ ١٩٦ مترا مربعا، وأنجزت إزالة الألغام من ٢٩ حقلا للألغام (أكثر من مليوني متر مربع)، ووضعت علامات دائمة على ٤٧ حقلا للألغام، مما خفف أثر الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة على السكان المحليين. ومنذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨، عندما تأسس برنامج العمل المتعلق بالألغام، تم تطهير ١١,٥ مليون متر مربع (١٢٠ حقلا للألغام)؛ ووضع علامات دائمة على ٨,٨ ملايين متر مربع؛ وتسليم ٧,٥ ملايين متر مربع لأصحابها. وأظهر تقييم تم إنجازه في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ لـ ٢٤ حقلا أُزيلت منها الألغام (٠٩٥ ٨٦٠ م^{٢}) أن أنشطة إزالة الألغام أتاحت إنتاج ٨٨٠ ١١٤ كيلوغراما من المحاصيل ووصول ٠٠٠ ٦ رأس ماشية إلى المراعي وتعزيز خدمات المياه لـ ١٠٠ أسرة و ٣٠٠ ١ رأس ماشية.

١٠٩ - وأنشأ البرنامج في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ منظمة غير حكومية محلية رابعة لإزالة الألغام في منطقة دوكان (السليمانية). وواصلت المنظمات غير الحكومية المحلية، بالإضافة إلى موظفي الأمم المتحدة المحليين، العمل طيلة الأزمة، وقاموا بالتوعية من مخاطر الألغام ووضع علامات دائمة على حقول الألغام وتنفيذ أنشطة للتخلص من الذخائر غير المنفجرة، باستثناء إزالة الألغام. وأدت هذه الأنشطة دورا بالغ الأهمية في مواجهة العدد المتزايد من الحوادث التي نجمت عن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، نظرا لأعمال القتال الأخيرة.

١١٠ - وأفادت مراكز العمليات الجراحية الطارئة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ باستقبال ١٦٠ إصابة جديدة من جراء انفجار ألغام/ذخائر غير منفجرة في محافظتي أربيل والسليمانية، منها ٧٣ في المائة وقعت خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. ولمعالجة هذا الوضع، جرى تكثيف أنشطة العمل المتعلق بالألغام. ففي الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تم تدريب حوالي ١٠٠ ١٧ شخص من المقيمين في ١٧٩ قرية معرضة لخطر الألغام. واستهدف برنامج التوعية الطارئة بخطر الألغام منذ منتصف شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ أيضا ٥٠٠ ٨٤ من المشردين الجدد. ويعمل فريق التخلص من الذخائر غير المنفجرة في دهوك منذ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على الطريق الرئيسية بين دهوك وفايدة، التي تربط الموصل بدهوك. وتمكّن الفريق بنهاية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من تدمير ٥٣ قنبلة عنقودية والكشف على مساحة بلغت ٠٠٠ ١٠٧ م^{٢} واستعاد ٣٦٤ ١ قنبلة غير منفجرة.

جيم – الاعتبارات الشاملة لعدة قطاعات

١١١ –عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٤ (٢٠٠٢)، أعدت الأمم المتحدة ورقة فنية عن معدلات الاستهلاك السنوية لعدد من البنود المدرجة في الفقرة ٢٠ من المرفق باء للقرار. واحتُسبت التقديرات المقترحة استنادا إلى الصادرات والحالة الراهنة لمختلف القطاعات المعنية. وقُدّمت الوثيقة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأعدّت الفرق العاملة المعنية بقطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي والنقل ومناولة الأغذية والكهرباء لمحات موجزة عن القطاعات المسؤولة عنها في العراق تضمنت استعراضا لحالتها والتقدّم الذي أحرزه البرنامج والقيود التي واجهها ونوعية الخدمات التي قدّمتها المؤسسات ذات الصلة، مما وفر للبرنامج مؤشرات مرجعية واضحة عن الحالة في مختلف القطاعات في العراق.

١١٢ –وتحققت الأمم المتحدة في المحافظات الشمالية الثلاث مما يزيد عن ٩٠٠ موقع ومنطقة استيطان جديدة ووحّدت كتابة أسماء ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ موقع أُدرجت في الفهرس الجغرافي الذي صدر في آذار/مارس ٢٠٠٣.

أثر تقلّب أسعار العملة على تنفيذ البرنامج

١١٣ –تواصل انخفاض سعر دولار الولايات المتحدة مقابل الدينار العراقي القديم، وهو العملة المتداولة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. ففي منتصف شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، انخفض سعر دولار الولايات المتحدة إلى ٥,٨ دينار عراقي قديم، وهو أدنى سعر يصل إليه منذ عام ١٩٩١. وأثّر تواصل ارتفاع سعر الدينار العراقي القديم بشكل سلبي على أشغال البناء وإعادة التأهيل المحلية وأدى إلى تباطؤ الأداء وارتفاع أسعار العطاءات ونفور المقاولين المحليين من توقيع عقود جديدة[٤]. ومع أن البرنامج يدرك تقلبات أسعار الصرف في المنطقة، فإنه لا يزال على موقفه الذي يتطابق مع الملاحظة التي توصّل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠١ ومفادها أن العملة عرضة للتلاعب نظرا لأن التداول بها ضئيل ولعدم وجود مصرف مركزي أو مؤسسات مالية لتنظيم أسواق العملات. وبالإضافة

(٤) تشير تقارير الأمم المتحدة الميدانية إلى أن بناء ١١٦ مدرسة ابتدائية توقّف أو طُرح لمناقصة جديدة في بداية شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. وزادت نسبة تأخر إنتاج الأثاث للمدارس الثانوية عن ٤٠ في المائة. وعُلّق أو توقف العمل في ١٣ مشروعا صحيا قيمتها ٤,٣ ملايين دولار بسبب تضخّم أسعار العطاءات بنسبة وصلت إلى ٥٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعليق ٥٢ مشروعا قيد الدرس قيمتها ١١٧ مليون دولار. وفي قطاع إعادة التوطين، لم يوقّع سوى أربعة عقود جديدة قيمتها ٤,٢ ملايين دولار خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٣، بدلا من العقود الجديدة التي عادة ما توقّع شهريا والتي يتراوح عددها بين ١٥ و ٢٠ عقدا.

إلى ذلك، فإن العملة غير معترف بها رسميا خارج المنطقة. وينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة مشكلة تقلّب سعر العملة التي ستعوّق إنجاز أنشطة البرنامج الحالية.

إجراءات تصميم المشاريع والموافقة عليها في المحافظات الشمالية

١١٤ - بدأ في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ العمل بالأشكال والإجراءات الجديدة لتصميم المشاريع. ونجم عن ذلك قيام الوكالات المنفّذة بتقديم وثائق للمشاريع ذات نوعية أفضل، مع زيادة التركيز على التعاون فيما بين الوكالات ورصده وتقييم أثره. وأُعدّت قائمة رئيسية بالمشاريع من أجل تقليص عددها لحصرها في عدد أقل من المشاريع الجيدة النوعية التي تلبي بصورة مباشرة احتياجات سكان شمال العراق الإنسانية من أجل تحسين تحليل المشاريع ورصدها وتيسير الحوار الفني مع الوكالات المنفّذة. ويُقصد من القائمة الرئيسية أيضا إقامة وصلة مباشرة مع قواعد البيانات المتعلقة بالموافقة على العقود ومدفوعاتها. ووحّدت الأمم المتحدة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ حالة تنفيذ المشاريع بموجب خطط التوزيع للمراحل من الأولى إلى الثالثة عشر في المحافظات الشمالية الثلاث من أجل تيسير إدارة البرنامج. وفي الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، وافقت لجنة إقرار المشاريع المشتركة بين الوكالات، بموجب الشكل الجديد، على ٥٩ مشروعا في قطاعات الصحة والتغذية وتوطين المشردين داخليا والتعليم ومناولة الأغذية والزراعة والبنية الأساسية والمياه والصرف الصحي، بلغت قيمتها حوالي ٦٣٠ مليون دولار، وتبلغ قيمة ٣٠ منها نحو ٣٣٥ مليون دولار. وأنجز البرنامج أيضا مشروع إطار مشترك بين الوكالات لخطة مدتها ٣ سنوات لشمال العراق. وينبغي إعادة النظر في هذه الوثيقة نظرا للظروف الراهنة والإلغاء التدريجي للبرنامج ودور الأمم المتحدة في العراق.

الأصول التي تم شراؤها في إطار حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) وحساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

١١٥ - أُعدّ في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجز للأصول الثابتة والأصول غير المستهلكة التي تم شراؤها في إطار حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) وحساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لتمكين الأمم المتحدة من وضع مبادىء توجيهية لسياسة التأمين على الأصول المستوردة في إطار البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث. وتشمل الأصول ذات القيمة العالية مولدات الكهرباء الثلاثة بقوة ٢٩ ميغاواط والحفّارات والمعدات الطبية. وتقدّر قيمة الأصول الثابتة والأصول غير المستهلكة في المحافظات الشمالية الثلاث (أكثر من ٤٠ ٠٠٠

بند) بحوالي بليون دولار. ويُقصد من جرد المخزون إتاحة قاعدة من المعلومات الأساسية لتسليم أصول البرنامج بشكل نظامي، **رهنا بقرار يتخذه مجلس الأمن.**

سادسا – الاستنتاجات

١١٦ –نُفذ البرنامج منذ بدايته في عام ١٩٩٦ في إطار نظام جزاءات صارم للغاية، وأحدث البرنامج فارقا كبيرا في الحياة اليومية للشعب العراقي، إذ كان بمثابة شريان الحياة لقطاع كبير من السكان.

١١٧ –وحتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ بلغت العائدات الإجمالية للنفط منذ بدء تنفيذ البرنامج نحو ٦٥ بليون دولار، منها أكثر من ٤٦ بليون دولار خصصت للبرنامج الإنساني. وخصص مبلغ إجمالي قدره ٣٨ بليون دولار للمحافظات الوسطى والجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة و ٨,١١ بليون دولار للمحافظات الشمالية الثلاث.

١١٨ –وحتى الآن، تسلم العراق ككل سلعا تزيد قيمتها عن ٢٨ بليون دولار، شملت، ١٣ بليون دولار للأغذية، و ٢,٢ بليون دولار لمناولة الأغذية، و ٢,٢١ بليون دولار للأدوية، و ١,١٧ بليون دولار للمياه والمرافق الصحية، و ٢,٠١ بليون دولار للنقل والاتصالات، و ٥٨٦ مليون دولار للتعليم و ١,٦ بليون دولار لقطع غيار ومعدات لصناعة النفط. وإضافة إلى ذلك، هناك سلع تبلغ قيمتها ٩,٤ بلايين دولار في طريقها حاليا إلى وسط/وجنوب العراق وسلع تبلغ قيمتها ١,٥٥ بليون دولار في طريقها إلى المحافظات الشمالية الثلاث.

١١٩ –وقد علق تنفيذ أنشطة البرنامج خلال المرحلة الحالية، وهي المرحلة الثالثة عشرة مؤقتا نتيجة للصراع الأخير، مما استلزم سحب الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة من العراق في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. غير أن موظفي الأمم المتحدة واصلوا القيام ببعض الأنشطة، ولا سيما فيما يتعلق بتوزيع الأغذية واللوازم الطبية. ورغم خطورة الظروف الأمنية، بدأت أعداد متزايدة من الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة في العودة إلى العراق في ٤ نيسان/أبريل، واستأنفوا تنفيذ أنشطة البرنامج بالقدر الذي تسمح به الظروف الأمنية. ويزيد العدد الإجمالي للموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة في العراق حاليا عن ٤٠٠ موظف.

١٢٠ –وإنني أناشد كل من يعنيهم الأمر إعطاء أولوية مطلقة لمصالح الشعب العراقي، الذي عانى لفترة بالغة الطول. وينبغي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكي تعود حياة الشعب العراقي

إلى طبيعتها عن طريق التعجيل بكفالة إعادة الأمن إلى جميع أنحاء البلد، واستئناف توزيع سلة الأغذية وإعادة الخدمات الاجتماعية/العامة الضرورية، بالمشاركة الكاملة للعراقيين أنفسهم.

١٢١ - وقد قرر مجلس الأمن مؤخرا، في قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية للعراق، وذلك باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة. وقرر مجلس الأمن أيضا إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء خلال ستة أشهر، من صدور القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. وسأواصل، حسبما طلب مني المجلس بالتنسيق مع السلطة، مباشرة المسؤوليات المنوطة بي بموجب القرارين ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣). ولكي أنهي، في غضون هذه الفترة الزمنية، العمليات الجارية للبرنامج مع نقل المسؤولية عن إدارة أي أنشطة متبقية إلى السلطة.

١٢٢ - ومع أن إنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء هو نتيجة منطقية لإنهاء الجزاءات، فسوف يلزم لأولئك الذين يتحملون مسؤولية الإدارة الفعالة للبلد كفالة توفير الخدمات الضرورية للشعب العراقي، ولا سيما، توفير الأغذية والأدوية. واتساقا مع الولاية المبينة في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ستواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن مساعدة العراقيين في جهود التعمير المعقدة.

١٢٣ - وأود أن أشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين، في الميدان وفي المقر على السواء، العاملين تحت قيادة المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، لتفانيهم وإخلاصهم في الخدمة الهادفة إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقي في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأود أن أشيد بوجه خاص بموظفينا الوطنيين الذين واصلوا ببسالة توفير اللوازم الضرورية طوال فترة الصراع.

المرفق الأول

توزيع مجموع عائدات النفط على مختلف الصناديق والمصروفات المتصلة بها حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

١ - تم إيداع مبلغ ٤,١٦ بلايين يورو حتى ٣٠ نيسان/أبريل في حساب المرحلة الثالثة عشرة طبقا لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٤٤٧ (٢٠٠٢)، مما رفع مجموع حجم إيرادات مبيعات النفط منذ بدء البرنامج إلى ٣٧,٣٣ بليون دولار و ٢٨,٧٨ بليون يورو.

٢ - ويرد فيما يلي توزيع لمجموع عائدات النفط منذ بدء البرنامج وحتى تاريخه وللنفقات المتصلة بها حتى ٣٠ نيسان/أبريل:

(أ) خُصص مبلغان قدرهما ١٩,٧ بليون دولار و ١٦,٣٧ بليون يورو لشراء لوازم إنسانية من جانب حكومة العراق على النحو المبين في الفقرة ٨ (أ) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك، أتيح مبلغ ٨٤٧,١ مليون دولار و ١,١٤ بليون يورو من الفوائد التي استحقت لهذين الحسابين لشراء لوازم إنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية في العراق. وأصدر مصرف باريس الوطني، باسم الأمم المتحدة، خطابات اعتماد بحوالي ٢٢,٣ بليون دولار و ١٥,٧٧ بليون يورو لشراء لوازم إنسانية وقطع غيار لصناعة النفط في العراق. وبلغت قيمة المدفوعات ١٩,٥٣ بليون دولار و ٩,٠٤ بلايين يورو في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة عشرة؛

(ب) خُصص مبلغ ٨,١٢ بلايين دولار لشراء سلع إنسانية يوزعها برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث، على النحو الوارد في الفقرة ٨ (ب) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وعلى النحو المنقّح بالفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت المصروفات المسجلة لشراء السلع الإنسانية التي وافقت عليها اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٥,٩٩ بلايين دولار؛

(ج) تم تحويل مبلغ ١٧,٩٦ بليون دولار مباشرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، حسبما تنص عليه الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وخُصص ما مجموعه ٣١٤,٨ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة التعويضات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ وخُصص مبلغ ١٦,٩٣ بليون دولار لتسديد أقساط مختلفة في إطار المطالبات من الفئات ألف وجيم ودال وهاء وواو؛

(د) خُصص مبلغ ١,١ بليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية للأمم المتحدة المتصلة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، على النحو المبين في الفقرة ٨ (د) من القرار.

وبلغت قيمة ما أُنفق لسداد التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ القرار ٨٠٤,٩ ملايين دولار؛

(هـ) خُصص مبلغ ٤٦٨,٩ مليون دولار للنفقات التشغيلية للجنة الخاصة للأمم المتحدة ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التي خلفتها والتي أُنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، على النحو المبين في الفقرة ٨ (هـ) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت تكاليف اللجنة ١٥١,٥ مليون دولار؛

(و) تم وضع مبلغ ١,٤ بليون دولار جانبا لتغطية تكاليف نقل البترول والمنتجات البترولية التي منشؤها العراق والمصدّرة عبر خط أنابيب كركوك - يومورتاليك العابر لتركيا، وفقا للفقرة ٨ (و) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) وتمشيا مع الإجراءات التي اعتمدتها اللجنة. وتم دفع ١,٢ بليون دولار إلى حكومة تركيا من ذلك المبلغ؛

(ز) تم تحويل مبلغ ٢٠٩,٥ ملايين دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ بموجب القرارين ٧٠٦ (١٩٩١)، و ٧١٢ (١٩٩١)، لتسديد الدفعات المنصوص عليها في الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، وعلى النحو المبين في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ولاحقا في الفقرة ٣٤ من تقريري المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/978). وبلغ مجموع الدفعات المسددة ٢٠٩,٥ ملايين دولار.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط واللوازم الإنسانية الصادرة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

عائدات النفط (بدولارات الولايات المتحدة)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد
الأولى	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١٢٣	٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩
الثانية	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	١٣٠	٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦
الثالثة	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١٨٦	٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥
الرابعة	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	٢٨٠	٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥
الخامسة	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	٣٣٣	٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢
السادسة	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	٣٥٢	٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧
السابعة	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠	٣٥٣	٨ ٣٠١ ٨٦١ ٩٣١,٤٦
الثامنة	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٣١٩	٨ ٢٩٦ ٢٥٧ ١٤٨,٠٦
المجموع		**٢ ٠٧٦**	**٣٧ ٣٣٣ ٨٨٦ ٤٧٨,٠٦**

عائدات النفط (باليورو)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد
الثامنة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٦٣	١ ٥٧٩ ٦١٣ ٩٢٧,٦٤
التاسعة	٥ تموز/يوليه ٢٠٠١	٢٠٤	٦ ٦٦٨ ٤١٨ ٥١٨,٤٢
العاشرة	٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	٢١٦	٥ ٩١٦ ٧٤٣ ٦٩٢,٢٥
الحادية عشرة	٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢	١٨٠	٤ ٩٣٤ ٧٠٧ ٧٠٩,٣٦
الثانية عشرة	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣	٢٣٠	٥ ٤٩٦ ١٤٧ ٠٤٨,٧٧
الثالثة عشر	١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣	١٥٧	٤ ١٨٥ ٤٧٥ ٨٢٨,٢٣
المجموع		**١ ٠٥٠**	**٢٨ ٧٨١ ١٠٦ ٧٢٤,٦٧**

خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة) وللشراء بالجملة (بدولارات الولايات المتحدة)

	المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم
الأولى		٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٩ ٣٠٨ ٣٨٢,٨١
الثانية		٥٣٨	١ ١٩٣ ٩٧٥ ٦٧٦,٦٩	١ ١٧٩ ٥٨٨ ٣٨٢,٧٤
الثالثة		٦٧٢	١ ٢١٠ ٩٣٤ ٧٥٩,٠٧	١ ١٨١ ٠١٠ ٩٣٤,٧٢
الرابعة	اللوازم الإنسانية	٧١٨	١ ٦٠١ ٣٣٨ ٠٣١,٨٣	١ ٥٤٨ ٤١٣ ٩٥٩,٢٥
الرابعة	قطع غيار لصناعة النفط	٥٠٨	٢٨٥ ٨٩٠ ٣٥٥,٤٩	٢٦٨ ١٥٨ ٦٣٩,٥٤
الخامسة	اللوازم الإنسانية	١ ٠٧٤	١ ٩١٧ ٧٩٩ ٤٧٦,٦٠	١ ٨٠٢ ٩٣١ ٥٢٢,٣٨
الخامسة	قطع غيار لصناعة النفط	٥٥٣	٣٠٦ ٨٢٥ ٢٨٥,٨٥	٢٨٥ ٦٨٩ ٨٣٧,٣٥
السادسة	اللوازم الإنسانية	١ ٧٦٠	٣ ٧٠٩ ٣٢٣ ١٦٤,٧٨	٣ ١١٦ ٢٣٤ ٤٩٩,٦٨
السادسة	قطع غيار لصناعة النفط	٩٩٩	٦٠٩ ٩٦٨ ٦٠٩,٣٨	٤١٢ ٠٣٣ ٤٨٥,٥٠
السابعة	اللوازم الإنسانية	٢ ٤٨١	٤ ٤٤٢ ٠٠٩ ٢٨٢,٢٤	٣ ٨٦٧ ٠٨٩ ٩١٣,٣٤
السابعة	قطع غيار لصناعة النفط	٩١٥	٦٠١ ٩١٣ ٠٩٤,١٦	٤٠٥ ٠٠١ ٥٦٣,٦٨
الثامنة	اللوازم الإنسانية	١ ٧٥٨	٤ ٨٠٢ ٨٦٦ ٩٢٣,٨٢	٣ ٩٥٢ ٢٣٦ ٤٢٩,٥٩
الثامنة	قطع غيار لصناعة النفط	٥٢٨	٣٩٣ ٨٨٥ ٨٩٢,٨٧	٣١٠ ١٦٩ ٠٤٣,٨٤
المجموع		**١٣ ٣٧٤**	**٢٢ ٣٠٥ ٨٠٩ ٣٣٩,٥٧**	**١٩ ٥٣٧ ٨٦٦ ٥٩٤,٤٢**

خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة) وللشراء بالجملة (باليورو)

	المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم
الثامنة	اللوازم الإنسانية	٣٨٦	٨٨٧ ٩٣٤ ٥٣٧,١٤	٥٥٩ ١٢٤ ٨٥١,٥٢
الثامنة	قطع غيار لصناعة النفط	٢٠٢	٢١٦ ٠٢٧ ٠٨٦,٠٠	١٠٩ ٤٢٤ ٨١٦,٨٧
التاسعة	اللوازم الإنسانية	١ ٣٥٢	٤ ٠١١ ٨٨٦ ٢٧١,٦٢	٢ ٨٣٦ ٢٤٩ ٥٠٩,٣٤
التاسعة	قطع غيار لصناعة النفط	٥٠٩	٦٣٩ ٧٣٠ ١١٧,٦١	٤٢٦ ٧٢٩ ٠٢٣,١٠
العاشرة	اللوازم الإنسانية	١ ١٥٧	٣ ٥٨٧ ٢٥٥ ٧٩٢,٥٨	٢ ٧٢٠ ٩٠٤ ٣٦٥,٧٩
العاشرة	قطع غيار لصناعة النفط	٤٦٠	٣٩٤ ٠٧٦ ٥٠٩,٩٧	١٣٢ ١٦٢ ١٨٦,٤٤
الحادية عشرة	اللوازم الإنسانية	٨٨٢	٢ ٧١٥ ٥٦١ ٠٦٣,٧٢	١ ٧٨٢ ٦٥١ ٣٨٤,٧٢
الحادية عشرة	قطع غيار لصناعة النفط	٦٦	٣٧ ٧٣٨ ٩٨٦,٨٨	١٩ ٨٧٤ ٤٥٠,١٧
الثانية عشرة	اللوازم الإنسانية	٥٦٥	٢ ٢١٤ ٩٧٣ ٦٩٨,٥١	٤٥٠ ٤٤٨ ٩٣٠,٢٦
الثانية عشرة	قطع غيار لصناعة النفط	٣٥٦	٢٦٢ ٢٥٢ ٦٥٨,٣٥	٧ ٢٣١ ٨٢٧,١٨
الثالثة عشرة	اللوازم الإنسانية	١٥١	٨٠٠ ٣٣٤ ٢٠٠,٦٠	
المجموع		**٦ ٠٨٦**	**١٥ ٧٦٧ ٧٧٠ ٩٢٢,٩٨**	**٩ ٠٤٤ ٨٠١ ٣٤٥,٣٩**

المرفق الثالث

حالة الطلبات على الحسابات بالنسبة لجميع القطاعات في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣

حالة الطلبات على حساب الضمان باء (٥٩ في المائة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	مجموع مخصصات خطة التوزيع		الطلبات الواردة		الطلبات الواردة مقابل الطلبات المعتمدة	طلبات تم الإخطار بها/أوقفها الأمانة العامة للأمم المتحدة		طلبات قيد الاستعراض من جانب مكتب برنامج العراق*		طلبات لا تستوفي السلع الخاضعة للاستعراض/طلبات مجمدة		إخطار/معالجة بموجب قائمة السلع الخاضعة للاستعراض		طلبات وافقت عليها اللجنة		طلبات معادة/معلقة		طلبات لاغية بالجملة
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	نسبة مئوية	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
اللوازم الإنسانية	٤٣ ٢٣٥	٢٢ ٥٢٦	٤٧ ٢١٠	٧ ٧١٩	١٠٩,١٩	١٧ ٧٨٢	٥٧٥	٣ ٢٦٣	٥٢٩	١ ٧٦٤,١	١١١	٦٦٨,٣	١٠ ٠١٢	٢٢ ٤٩٢	١١٦	١٤٦,٣	٣ ٢٢٠
قطع الغيار لصناعة النفط	٥ ٤٠٠	٧ ٤١٠	٥ ١٥٤	٢ ٢٥٥	٩٥,٤٦	١ ٨١١	١٦٨	٤٠٠	٢٦٣	٣٠٠,٦	٥٩	١٣٤,٤	٣ ١٤٣	٢ ٠٥٨	٥٤	١٦٨,٨	١ ٢٩٧
المجموع العام	٤٨ ٦٣٥	٢٩ ٩٣٦	٥٢ ٣٦٤	٩ ٩٧٤	١٠٧,٦٧	١٩ ٥٩٣	٧٤٣	٣ ٦٦٢	٧٩٢	٢ ٠٦٥	١٧٠	٨٠٢,٧	١٣ ١٥٥	٢٤ ٥٥٠	١٧٠	٣١٥,١	٤ ٥١٧

حالة الطلبات على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	الحصة من المخصصات	الأموال المخصصة للأمم المتحدة**	الأموال المخصصة للواردات من جانب الأمم المتحدة	الطلبات الواردة		طلبات تم الإخطار بها/أوقفها الأمانة العامة		طلبات قيد الاستعراض من جانب مكتب برنامج العراق*		طلبات لا تستوفي السلع الخاضعة للاستعراض/ طلبات مجمدة		إخطار/معالجة بموجب قائمة السلع الخاضعة للاستعراض		طلبات وافقت عليها اللجنة		طلبات لاغية		المجموع المتحصل
				العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	القيمة
المجموع	**٨ ١١٦**	**٤ ٥٧٠**	**٢ ١٥٢**	**٧ ١٦٣**	**١ ٦٦٥**	**١ ٨١٤**	**٢٨٧,٢**	**٨**	**٨,٩١**	**٢٤**	**٢,٣**	**٨**	**٣٤,٨٥**	**٥ ٠١٢**	**١ ٣٣٠**	**٢٨٢**	**١ ٠٥٨**

* يشمل الاستعراض من جانب مكتب برنامج العراق الطلبات التي لا تستوفي قائمة السلع الخاضعة للاستعراض والطلبات المجمّدة.

** يمثّل بند ''الأموال المخصصة للأمم المتحدة'' رصيد المبالغ المخصصة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها بعد اقتطاع حصة حساب الضمان جيم (نسبة ١٣ في المائة) للأغذية والأدوية/اللقاحات وقطع الغيار لصناعة النفط التي يتم شراؤها بموجب ترتيب الشراء بالجملة من قِبل حكومة العراق للبلد بأسره.

المرفق الرابع

الطلبات التي تمت الموافقة عليها بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ والتي تنتظر التمويل في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

القطاع	العدد	القيمة (بدولار الولايات المتحدة)
الزراعة	٤٥٩	٩٣٢ ٨٨٢ ٠٤٠
بنك العراق المركزي	٢	٩ ٨٦٣ ٨٧٨
الاتصالات/النقل	١٥٠	٥٦٦ ١٩١ ٤٥٨
البناء	٨	٣ ٦٦٢ ٥١٥
التعليم	١٨٧	٤٣٧ ٨٦٠ ٥٤٥
الكهرباء	١٩٠	٥٣٥ ٦٩٩ ٩٣٠
الأغذية	٣٦٥	١ ٠٦٥ ٥٨٦ ٧٦٦
مناولة الأغذية	٦٠٨	١ ١٥١ ٤٦٣ ٦٧٧
الصحة	٣٤٦	٤٣٠ ٣٥٥ ٠٥٩
السكن	٧١٧	١ ٠٨٩ ٢٥٥ ٤٩٦
الصناعة	١٤٠	٧٤ ٣٥٥ ١١٢
الإعلام	٨	٧٣٢ ٠٣٦
العدل	٩	٦ ٩٢٦ ٥٣٣
الزيوت وقطع الغيار	٢٠٢	١٨٣ ٤٠٧ ٩٧٦
الشؤون الدينية	٤	١٢ ٤٣٨ ٢٥٩
مخصصات خاصة	١٠	٤٨ ٩٥٤ ٢٥٠
المياه والصرف الصحي	٢٠٥	٦٠٤ ٥٢٢ ٢٩١
الشباب والرياضة	١	٤ ٧٣٠ ٣٥٥
المجموع	**٣ ٦١١**	**٧ ١٥٨ ٨٨٨ ١٧٧**